



PROVISIONAL

A/40/PV.8
28 September 1985

ARABIC



الأمم المتحدة الجمعية العامة

الدورة الاربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثامنة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الاربعاء ، ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ ، الساعة ١٠/٠٠

(اسبانيا)	السيد دى بينييس	: الرئيس
(ليسوتو)	السيد ماكيكا	: <u>شم</u>
	(نائب الرئيس)	

خطاب السيد محمد حسني مبارك ، رئيس جمهورية مصر العربية

- المناقشة العامة [٩] (تابع)

لقى كلمة كل من :

السيد سيبوليفيدا اكور (المكسيك)
السيد أندريوتي (ايطاليا)
السيد دزداريفيتش (يوغوسلافيا)
السيد بن علوى (عمان)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات ،
Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza
مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠خطاب السيد محمد حسني مبارك ، رئيس جمهورية مصر العربية

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): تستمع الجمعية الآن الى خطاب

رئيس جمهورية مصر العربية .

اصطحب السيد محمد حسني مبارك ، رئيس جمهورية مصر العربية الى قاعة الجمعية

العامه .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): بالنيابة عن الجمعية العامة ،

يشرفني أن أرحب في الامم المتحدة بفخامة السيد محمد حسني مبارك ، رئيس جمهورية مصر العربية ، وأدعوه الى القاء خطابه أمام الجمعية .

الرئيس مبارك : السيد رئيس الجمعية العامة ، يسرني أن أستهل كلمتي

بتهنئتكم بتولي رئاسة هذه الدورة ، التي تشهد الاحتفال بالعيد الاربعين للأمم المتحدة ، ونحن نعتز بهذه الثقة التي أحاطت بانتخابكم ، من واقع الروابط الوثيقة والصداقة الحميمة التي تربطنا ببلادكم العريقة ، وتقديرنا لسجلكم في خدمة الأهداف التي قامت الأمم المتحدة من أجلها .

واود أن أتوجه الى شعب المكسيك الصديق وقيادته بخالص العزاء والمواساة ، للكارثة المفجعة التي تعرضت لها المكسيك في الايام الاخيرة ، وهي تواصل رسالتها في البناء والتعمير والتنمية ، وأنا واثق من أنني أعبر عن مشاعر كافة الوفود المشتركة معنا اليوم حين أعرب عن تضامننا مع شعب المكسيك الصديق ، ووقوفنا الى جانبه وهو يواجه هذه المحنة العصيبة . ونحن نستلهم في هذه اللحظات روح الأمم المتحدة ومبادئها وايماننا بأننا جميعا بغض النظر عن انتماءاتنا الوطنية نقف في خندق واحد في مواجهة الاخطار والتحديات .

انني أتحدث من هذا المنبر في مناسبة تاريخية هامة ، هي احتفالنا بمرور أربعين عاما على انشاء منظمة الأمم المتحدة ، تعبيرا عن أمل شعوب العالم المختلفة في بدء عصر جديد ، تتجنب فيه البشرية ويلات الحروب المدمرة ، وتنعم بالحياة في ظل سلام عادل دائم ، يتيح لها أن توجه طاقاتها ومواردها لمواجهة المشاكل الاقتصادية ، وتحقيق التقدم الاجتماعي والنمو الاقتصادي ، بعيدا عن التسلط والقهر والعدوان .

ولم يأت انشاء هذه المنظمة من فراغ ، وما كان حدثا عارضا وقع نتيجة ظروف مؤقتة ، بل انه يمثل منعطفًا هامًا في تطور المجتمع الدولي ، الذي مر بتجارب مريرة خلال حربين عالميتين نشبتا في نصف قرن ، تطورت فيهما أسلحة القتال والدمار تطورا خطيرا بلغ مداه باستخدام القنبلة الذرية ، مما زاد من تصميم الشعوب على وضع نظام دولي جديد ، يؤمن ضد مخاطر نشوب حرب جديدة ، تمل بالضرورة الى أبعاد خطيرة في القضاء على الحياة في شتى صورها ، وتدمير كثير من معالم المدنية .

ولكل هذه الاعتبارات ، فان المناسبة التي نحتفل بها هذه الايام تكتسب أهمية خاصة بالنسبة لمصر ، باعتبارها احدى الدول الخمسين التي أسست المنظمة وشاركت مشاركة نشطة في وضع ميثاقها وبلورة أهدافها ومبادئها ، وكذلك بحكم موقعها الجغرافي والسياسي ، في قلب منطقة تعاني من الصراع والتوتر ، وانتمائها الى تجمعات اقليمية ودولية تواجه قضايا مصيرية طاحنة ، تشير احتمالات الحرب والسلام ، والبقاء والغناء ، والنمو الاقتصادي أو الضل والتدهور ، فكانت مصر احدى الدول المؤسسة لجامعة الدول العربية والمؤتمر الاسلامي ، ومنظمة الوحدة الافريقية ، وحركة عدم الانحياز .

فمن الطبيعي اذن أن تهتم مصر اهتماما بالغا بانشاء منظمة الأمم المتحدة وتطوير دورها وزيادة فعاليتها ، وأن تسهم بفكرها وحركتها في هذا التطوير المطلوب ، تجاوبا مع التغيرات الكبرى التي ظهرت على مسرح العلاقات الدولية بعد انشاء المنظمة ، سواء من حيث انهيار التحالف الدولي الذي كسب الحرب الثانية واقام المنظمة ، أو التطور الهائل الذي حدث في انتاج القنابل النووية والاسلحة ذات

القدرة التدميرية التي فاقت حد الخيال ، أو تغير هيكل المجتمع الدولي ، نتيجة حصول دول عديدة في آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية على استقلالها وانضمامها الى منظمة الأمم المتحدة ، حتى بلغ عدد أعضائها مائة وتسعة وخمسين دولة ، أى أن حجم المنظمة تضاعف ثلاث مرات في فترة زمنية وجيزة ، وأخيرا ، تزايد أهمية العامل الاقتصادى في العلاقات الدولية ، بعد أن أصبحت الظواهر والمشاكل الاقتصادية الشاغل الأول لجميع الدول الكبيرة والصغيرة ، المتقدمة والنامية ، الغنية والفقيرة على السواء .

وليس هذا المجال مناسبا لاجراء تقييم شامل لاداء الأمم المتحدة منذ انشائها ، وحصرا ايجابياتها وسلبياتها ، وتحليل انجازاتها وعثراتها ، فهذا حديث يطول ، فضلا عن أنه قيل فيه الكثير في مناسبات عديدة سابقة ، ويكفى أن نشير الى التقرير القيم الذى قدمه الأمين العام للمنظمة في الرابع من هذا الشهر .

وبدلاً من ذلك ، اقترح أن أركز في حديثي على نقطتين جوهريتين ، أعتقد أن لهما أهمية مركزية في أي سعي جاد للانطلاق بالمنظمة إلى الآفاق التي تتناسب مع تحديات العصر ، على أساس أن المهم ليس النظر إلى الماضي وما تحقق فيه من نجاح أو فشل ، كما أنه ليس القاء اللوم والتبعية على هذا الطرف أو ذلك ، بل أن الأمر المطلوب حقا هو النظر إلى المستقبل ، بما يتيح من مجالات للحركة وامكانيات للتغيير ، والتوصل إلى صيغة أفضل للعمل الجماعي المؤثر ، بصرف النظر عن المعوقات والقيود القائمة . ولا بد هنا بطبيعة الحال من القاء نظرة فاحصة على سلوك المنظمة وأدائها في العقود الأربعة الماضية ، لمعرفة ما إذا كان هناك نمط معين يجمع بين النواحي التي نجحت فيها المنظمة ، وتلك التي غلبتها فيها الصعاب والعقبات . وهدفنا في كل هذا إصلاح نظام الأمم المتحدة وتعديله بما يتلاءم مع الاحتياجات المتطورة .

النقطة الأولى التي يهمني أن أشيرها في هذا المجال ، أن المشكلة الأساسية التي أصبحت تواجه الدول فرادى وجماعات هي المشكلة الاقتصادية . ولا يقتصر الأمر هنا على المشاكل التي تواجه الدول في علاقاتها الخارجية ، بل أن الاقتصاد الداخلي لمعظم الدول أصبح يمثلهما ثقيلاً لا يمكن تجاهله أو الإقلال من شأنه . وإذا كنا نعاني جميعاً من هذه الظاهرة ، فلا شك أن الدول النامية تعاني بدرجة أكبر وأعنف ، وتشعر بأن من الظلم الفادح أن تترك لتواجه وحدها وطأة مشاكل لم يكن لها يد في خلقها ، لأنها لم تسهم بدرجة ملموسة في إقامة النظام الدولي الذي أفرزها وأنتجها .

ومما يبعث على القلق أن الأوضاع الاقتصادية للدول النامية تزداد سوءاً وتفاقم كل يوم ، رغم أن الحديث لا ينقطع عن وجوب إصلاحها ووقف تدهورها ، أي أن الفجوة تتسع باستمرار بين الأمل والواقع ، وهو وضع لا يبشر بالخير ، ويكفي أن نشير إلى أن ديون الدول النامية بلغت أكثر من ٩٠٠ بليون دولار في نهاية عام ١٩٨٤ ، وأن هذه الطفرة في حجم الديون صاحبها تضخم كبير في أعباء خدمتها بالنسبة لحصيلته صادرات الدول المدينة ، بل إنها تزامنت مع انخفاض المساعدات الرسمية التي تمنحها

الدول الفنية للدول النامية . فرغم أن الاستراتيجية الدولية للتنمية حددت نسبة سبعة أعشار واحد في المائة من الناتج القومي الاجمالي للدول المتقدمة كرقم مستهدف لمساعدات التنمية ، نجد أن هذه المساعدات لم تتجاوز في السنوات الاخيرة نصف الحجم المستهدف . وبالإضافة الى كل هذا ، تدهورت شروط التجارة الدولية ، وانتشرت الممارسات الحمائية في الدول المتقدمة ، وتفاخرت هذه العوامل لخلق وضع خطير ، لا يمكن أن تقتصر آشاره على مجموعة دولية بذاتها ، بل انها سوف تمتد الى النظام الدولي كله ، فلما أن نخرج معا من هذا المأزق من خلال صيغة واقعية شاملة تأخذ الامر بالجدية والخطورة اللازمة ، وإما أن نشهد جميعا مزيدا من التدهور والضياع .

وتزداد الصورة سوءا اذا نظرنا الى أوضاع الدول الافريقية الواقعة في جنوب الصحراء ، حيث تتفاقم المشاكل الناجمة عن الجفاف والتصحر ونقص الغذاء ، في الوقت الذي تدهورت فيه معدلات التبادل التجاري الدولي لسلعها ، مما يهدد حياة الملايين من أبناء القارة ، ويزعزع الهيكل الاجتماعي في بلادهم ، ويبدد آمالهم المشروعة في تنمية مستقرة ومتواصلة ، بعد أن أصبح همهم الشاغل الحصول على لقمة الخبز ، وتوفير المتطلبات الأساسية .

ولابد أن ندرك جميعا أن شعوب هذه القارة قد عانت طويلا من الاستعمار والاستغلال والسيطرة ، وأنها حرمت على مر القرون من الفرصة العادلة لتنمية مواردها المادية والبشرية ، واستغلال طاقاتها بما يحقق مصالحها ، وكانت القوى المتسلطة على مقاديرها عندئذ تنظر اليها باعتبارها مصدرا للمواد الخام ، ومن ثم فلم تتح لها أن تسهم في جني ثمار الثورات الصناعية والتكنولوجية المتعاقبة .

كل هذا يفرض علينا أن نواجه الموقف بروح جديدة ، لا تقيس الأرباح والخسائر بالمعايير الحسابية الجامدة ، ولا تنطلق من المصالح الذاتية الضيقة ، بل تأخذ في اعتبارها أن مصالحنا جميعا متشابكة ، وأنه لن يخرج من هذه المعركة غالب ومفلوب .

لذلك ، فاننا نؤيد من فوق هذا المنبر الدعوة التي وجهها مؤتمر القمة الحادي والعشرون لمنظمة الوحدة الافريقية ، لعقد دورة خاصة للجمعية العامة للأمم

المتحدة على المستوى الوزاري ، لبحث المشاكل الاقتصادية للقارة الافريقية ، وحث المجتمع الدولي على اتخاذ الاجراءات اللازمة لدعم الجهود التي تبذلها الدول الافريقية لتحقيق الاصلاح الاقتصادي وتنفيذ مشروعات التنمية ، وتجنب الكوارث التي تهددها .

ومن جهة أخرى ، فاننا نهيب بحكومات الدول الدائنة ومؤسسات التمويل والبنوك الدولية ، أن تتعاون مع الدول المدينة في اطار حوار سياسي رشيد بعيد عن الضغط ، بهدف التوصل الى حل دائم لمشاكل المديونية ، يضمن حقوق الشعوب في الدول النامية ، ويرعى آمالها في تأمين الغذاء والخدمات الصحية والتعليمية الاساسية ، ويوفر لها الاستقرار الاجتماعي والسياسي .

النقطة الثانية التي اقترح أن اتطرق اليها بايجاز ، هي وجوب البحث عن حل جذري وحقيقي لمشكلة نقص فعالية الامم المتحدة ، في مواجهة الازمات التي تهدد الامن والسلام الدوليين . ولا يرجع هذا - في نظرنا - الى نقص في القرارات التي أصدرتها المنظمة وأجهزتها المختلفة في المواقف الحرجة ، بل أن كمًا هائلًا من هذه القرارات قد صدر في جميع المشاكل ، رغم لجوء بعض الاعضاء الدائمين في مجلس الامن لاستخدام حق الفيتو لمنع صدور القرار في مسائل معينة لاعتبارات ليست خافية علينا ، لكن هذه القرارات ظلت حبرا على ورق ، لا حياة فيها ، ولا أثر لها ، ولا جدوى منها ، وهذا وضع ينال من القيمة الفعلية للمنظمة ، ويضعف مركزها أمام الشعوب صاحبة القضايا ، الى جانب أنه يشجع الدول التي تخالف احكام الميثاق ، على الاستمرار في عدوانها وتحديدها لارادتنا الجماعية .

واسمحوا لي ان اشير هنا الى ثلاث قضايا على سبيل المثال لا الحصر لعل في هذا ما يفتح امامنا الطريق الى نظرة متعمقة ، لا تتجاهل الواقع الدولي الراهن ، لكنها لا تقف مشلولة عاجزة امام المحاولات التي تلجأ اليها بعض الدول لغرض ارادتها بالقوة .

وأولى تلك القضايا التي يهمني ان اطرحها عليكم ، القضية الفلسطينية ، التي صدرت فيها قرارات تكفي لملء مجلدات ضخمة ، ومع ذلك لا يزال الشعب الفلسطيني يعيش تحت الاحتلال والحكم العسكري في الضفة الغربية وغزة ، ولا تزال المستوطنات الاسرائيلية تقام على ارضه ، والقيود تفرض على حركته ونشاطه السياسي والاقتصادي والثقافي ، والعقوبات الجماعية تفرض على ابناءه ، ولا تزال اعمال العنف والتطرف تتصاعد . ونحن نرى ان مفتاح البدء في علاج كل هذه الازواج ، هو تنفيذ القرارات الصادرة بشأن تمكين الشعب الفلسطيني من تقرير مصيره واقامة دولته في الاطار الذي يختاره ، بالاضافة الى ضرورة وقف التغييرات الديموغرافية في الاراضي المحتلة ، واحترام الحقوق العربية والاسلامية والمسيحية في مدينة القدس .

اما القضية الثانية ، فتتعلق بالازواج المتردية في جنوب القارة الافريقية ، نتيجة لتماذى النظام العنصرى القائم في بريتوريا في انتهاك حقوق اشقائنا في ناميبيا واتحاد جنوب افريقيا وفي دول المواجهة ، رغم صدور قرارات قاطعة من مجلس الامن في هذا الشأن . وليس من المتصور او المقبول ان تستمر الاغلبية الافريقية في معاناتها من ويلات هذا الحكم العنصرى ، الذى يعمد اللجوء الى اعمال العنف والقمع والارهاب ، ولا يتورع عن خرق ابسط مبادئ الانسانية واحكام القانون ، مستندا الى قوة الحديد والنار ، كما لو كان يعيش في قرون الظلام والجاهلية .

والقضية الثالثة ، قضية الحرب الدائرة في الخليج بين ايران والعراق ، بما يلحق ضررا بالغا بمصالح الطرفين المتحاربين وجميع الدول المجاورة ، ويخلق حالة من القلق والتوتر قد تفتح الباب لتدخلات اجنبية عاتية ، تؤدي الى توسيع نطاق الصراع ، وتصعيد عمليات القتال والدمار والهلاك .

ولن اخوض هنا في النواحي الفنية الخاصة بتعديل مواد الميثاق وتعزيز دور مجلس الامن وتطوير لائحة اجراءاته ، وانما اکتفي بالقول ان القضية في امامها قضية الارادة السياسية ، لان منظمة الامم المتحدة هي - في التحليل الاخير - ما نريدها ان تكون ، وكيف نريدها ان تمارس وظيفتها وتؤدي رسالتها .

ولابد ان نتذكر دائما ان الهدف هو تدعيم هذه المنظمة ، ورفع القيود التي تحد من قدرتها على الاستجابة للمتطلبات المتزايدة للاسرة الدولية ، في عصر يسود فيه القلق والشك وعدم الامان ، وتتساءل فيه الاجيال الجديدة عما يحمله لها المستقبل من الامل والالم ، والوعد واليأس والقدرة والمعجز .

ونحن نؤمن ايما نؤمن عميقا بقدرة الانسان على ممارسة الاختيار وتحديد الهدف ، عندما تكون الرؤية امامه واضحة ، والاولويات سليمة ، والنوايا طيبة ، والاعطاش ماثلة مجسدة ، لان ارادة الحياة قادرة على صنع المعجزات .
والله يوفقنا ، ويرعى عملنا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : نيابة عن الجمعية العامة اشكر

رئيس جمهورية مصر العربية على الخطاب الهام الذي القاه لتوه .

اصطحب فخامة الرئيس محمد حسني مبارك رئيس جمهورية مصر العربية الى خارج

قاعة الجمعية العامة .

البند ٩ من جدول الاعمال (تابع)المناقشة العامة

السيد سيبولفيدا أمور (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : كان رئيس الجمهورية ميغيل دي لا مدريد قد انتوى ان يلقي بنفسه على هذه الهيئة رسالة المكسيك بمناسبة الذكرى الاربعين للامم المتحدة ، الا ان الاحداث الفاجعة التي وقعت في الاسبوع الماضي اجبرته على البقاء في المكسيك ، اذ شعر الرئيس انه يجب ان يكون ، بجانب الشعب المكسيكي في هذه الساعة العصيبة . لذلك طلب رئيس الجمهورية التي ان اقدم الى الجمعية العامة بعض الافكار والمقترحات التي كان سيأتي لي طرحها بنفسه ، وطلب التي ايضا ان اعرب عن عميق امتنان شعب المكسيك وحكومتها للرسائل المعبرة عن التضامن والدعم الملموس التي لا حصر لها والتي تلقيناها من الكثير من البلدان الصديقة ، وبصفة خاصة طلب التي ان اكرر امتنانه لرؤساء الدول والحكومات فضلا عن الشخصيات الباذرة والمسؤولين الحكوميين الدوليين الذين توجهوا الى عامتنا لهذا الغرض ، واعرب عن شكره لروساء الوفود الكثيرة التي نوهت بالمحنة من فوق هذا المنبر . واخيرا طلب التي ان اشكر باسمه جميع الدول الاعضاء على القرار الذي اعتمدته الجمعية العامة بالامس . ان المكسيك في حالة حداد ، لكنها تجد السلوى في محنتها في العزاء الاخوى الذي اعرب عنه المجتمع الدولي .

السيد الرئيس ، اسمحوا لي باسم حكومة المكسيك وشعبها ان اعرب لكم عن تهانينا الصادقة بمناسبة انتخابكم للمنصب الذي تشغلونه الان . ان انتخابكم يؤكد المكانة الهامة التي تحتلها اسبانيا في العلاقات الدولية وهو في الوقت نفسه اعتراف لائق لمنجزات السفير خايمي دي بينييس . واسمحوا لي ان اعرب عن اطياب امانتي بان اعمال هذه الجمعية ، تحت قيادتكم الحكيمة ، ستكلل بالنجاح الذي نتوق اليه جميعا .

وأود ايضا ان اسجل ارتياحنا للطريقة الكفاء التي انجز بها السفير بول لوساكا مهامه لدى ترؤسه لاعمال الدورة الاخيرة للجمعية العامة .

السيد الأمين العام ، لقد انطقت الأمم المتحدة بكم مسؤولية قيادة هذه المنظمة في لحظة حاسمة لمجتمع الأمم . والتقرير الذي قدمتموه إلى الجمعية العامة هذه دليل على ثبات عزيمتكم على الوفاء الكامل بأهدافها . إن المكسيك تقدر تقديرا كاملا جهودكم من أجل حسم المشاكل التي تخلّ اليوم بالوثام الدولي . ويؤيد بلدى بقوة أعمالكم الدؤوبة من أجل السلم والتنمية .

قبل أربعة عقود ، عندما اعتمدت إحدى وخمسون دولة ميثاق الأمم المتحدة ، كان العالم قد خرج لتوه من أقسى تدمير عرفته البشرية ، وكانت تجربة الحرب العالمية الثانية قد أظهرت الحاجة إلى خلق هياكل للتعاون تمنع ويلات الحرب وما تستتبعه من معاناة .

ففي ١٩٤٥ ، صمم مجتمع العالم أن يرسى مبادئ توجيهية لسلوك الدول وللنهوض باحترام الحقوق الأساسية للأفراد والشعوب وتوسيع نطاق التعاون متعدد الأطراف . وكانت آلية الأمم المتحدة التي وجدت نتيجة لذلك اعظم انجاز سياسي في التاريخ .

إن عالم اليوم يعتبر نتاجا لهذه المنظمة إلى حد كبير . فيفضل الدعم الذي قدمته الأمم المتحدة ، حقق الكثير من البلدان الممثلة هنا اليوم سيادته ، وشكّل إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، المعتمد عام ١٩٦٠ ، حدثا سياسيا ذا أهمية حاسمة ، فبدونه كان تقرير المصير حريا بأن يكلف ثمنا أبهظ بكثير من حيث اراقه الدماء ، وكانت التوترات الدولية القائمة ستتفاقم .

ونحن مدينون للأمم المتحدة لأن التنمية تشكل اليوم الشغل الشاغل لمجتمع الأمم . فالمنظمة توفر أفضل آلية ملائمة لتوجيه التعاون الاقتصادي والتقني لمنفعة البلدان الأقل حظا ، وجهودها في سبيل السير قدما بتطوير النظام القضائي الدولي تستحق بالمثل التقدير الجماعي . ومساهمتها في قضية الاحترام العالمي لحقوق الانسان خارقة للعادة بمفغة خاصة .

ولا يجب أن ننسى أعمال المنظمة في حل الصراعات السياسية والمجابهات المسلحة . فكثيرا ما كانت أداة مفيدة في وقف الأعمال العدائية التي كانت ستؤدى إلى

صدامات اوسع نطاقا . وعلى صعيد المجابهة العالمية ، كانت الامم المتحدة ايضا عاملا
للنهوض بالانفراج والحد من الفقر : فمشاريتها منعت الدمار الشامل .
وقد وسعت الامم المتحدة نطاق التفاهم ووفرت نظاما ملائما للتخفيف من شريعة
الغاب وحماية البلدان الضعيفة . ولولا وجودها لكانت التوترات وواجه القصور التي
تواجهنا قد اصحت اكبر بكثير .
وانها لمناسبة ملائمة للاعتراف بان منظمتنا ، نجحت خلال السنوات الاربعين التي
انقضت من عمرها ، في ارساء المؤسسات والنهوض بالبرامج التي تعود بالفائدة على
الاطفال والشباب والمرأة ؛ وفي مجالات تحسين الصحة وظروف العمالة ومستويات التغذية
والتعليم والثقافة لمنفعة البشرية كلها . كما ان اعمال المنظمة في ميدان مشاكل
السكان ممتازة ايضا .
ان المكسيك تكرر التزامها الثابت بمبادئ ومقاصد الامم المتحدة التي تتفق مع
المنهج التاريخي للسياسة الخارجية لبلادي . وباعتقادنا ، تشكل الامم المتحدة افضل
محفل لتوحيد الارادة السياسية للدول من اجل تبني القيم التي تشكل الخصائص المميزة
للحضارة .

في عام ١٩٤٥ ، وفي مؤتمر شابولتبيك ، نسقت شعوب امريكا اللاتينية وجهات نظرها بشأن مقترحات "دو مبارتون اوكم". وقد اقترحنا في ذلك الوقت التدابير اللازمة لتعزيز الجمعية العامة وتوسيع سلطتها فيما يتصل بمسائل الامن والسلم . وقلنا ان الامم المتحدة يجب ان تجسد مُثل العالمية والمساواة أمام القانون ، والديمقراطية واحترام القانون . وأعربنا أيضا عن اهتمام امريكا اللاتينية بضرورة ان تعطى منظماتنا الادوات الكفيلة بتمكينها من ان تظطلع بأنشطتها على نحو فعال .

ولسوء الحظ ، اصطدمت مثل امريكا اللاتينية بالواقع المتمثل في التوزيع غير المتكافئ للقوة . فالدول التي كانت قد خرجت منتصرة من الحرب العالمية الثانية ، سعت في المقام الاول الى حماية مصالحها بدلا من ان تهتم بحاجات البلدان النامية . ومنذ ذلك الحين ، اتسمت حياة المنظمة بالاتجاهات شائبة القطب .

وبالاضافة الى ذلك ، تغيرت الخريطة السياسية للعالم بصورة جذرية . فاليوم تحتل ١٥٩ دولة مقاعدها في هذا المحفل . ومازالت تنمية غالبية تلك البلدان تتطلب الاهتمام بالحاح . ولاتزال مناطق عديدة تعاني من جزاء ازمت اقتصادية وسياسية حادة وتعاني حتى من صراعات عسكرية ، دون ان تتمكن الامم المتحدة من ان تقدم دائما حلولا مرضية لها .

ولهذا ، يجب ألا يدهشنا ان يكون هناك شعور بالاحباط عندما توضع العقبات في طريق التدابير اللازمة لميانه السلم والامن . والصعب التي تعترض اقامة نظام جديد للعلاقات الاقتصادية والسياسية تبعث بالمثل على اليأس والتشكك .

يجب علينا ايضا ان نعترف بأن الاتهامات والمواجهات غالبا ما تكون لها الاسبقية على التفاوض والوسائل البراغماتيكية الكفيلة بالتوصل الى نتائج عملية . ولا بد من التسليم بأن هذا النهج يضعف الامم المتحدة ويغذي الشعور بعدم الثقة والاحباط .

ان هذه الافكار لا ينبغي ان تغضي بنا الى الحط من قيمة المحافل المتعددة الاطراف . هذا ليس في نيتي بالتأكيد . إن الذكرى السنوية الاربعين لانشاء الامم

المتحدة توفر فرصة استثنائية لوضع ميزانية تظهر الانجازات في جانب وأوجه القصور في جانب ، وتتيح تفحص النظام وتصحيح أوجه القصور فيه . وأنا على ثقة من أن مجتمع الأمم يتوقع بذل مثل ذلك الجهد الرامي الى التجدد بهدف تحسين العلاقات الدولية .

يتعين علينا أن نتحمل بمسؤولياتنا التي تخص كل بلد منا عن كفالة توفير الفعالية التامة لهذه المنظمة . ونحن جميعا ندرك انه لن يكون من السهل أن نحمل على تلاق للأفكار في هذا الموضوع ، لكننا على اقتناع أيضا انه لن يمكن تحقيق أهداف الأمم المتحدة على أكمل وجه إلا عن طريق ذلك التلاقي للأفكار .

ان علينا جميعا التزاما بأن نكف عن التملب فيما يخص المسائل التي ليست على قدر كبير من الأهمية من أجل التوصل الى اتفاق بشأن القضايا الأساسية . ان ما نحتاج اليه بالحاح هو اتباع نهج بناء والسعي الى ايجاد حلول عملية . ومن الحتمي أيضا أن تمنع الدول العظمى الفكر كثيرا قبل استخدامها لحق النقض وأن تبدي استعدادا حقيقيا للدخول في حوار بغية تخفيف التوترات الشاملة ، وتظهر قدرا أكبر من التفهم لمشاكل الشعوب النامية .

فمن غير المقبول لأي دولة أن تصوغ النظام الدولي ليتفق مع مصالحها الخاصة بها ، أو أن تحاول ، بصورة علنية أو سرية ، أن تفرض على البلدان الأخرى اتباع نمط نظامها السياسي أو تحشها على ذلك . ان المواجهة بين الشرق والغرب تشجع على الخضوع السياسي وتفرض قيام الانحيازات التي تقف في طريق السلم والديمقراطية العالمية . وغالبا ما يحول التدخل الخارجي دون ايجاد حل سلمي للمراعات الاقليمية ويحفز قيام المواجهة بين الشعوب الشقيقة . ان التكديس غير المجدي للأسلحة والناجم عن الرغبة في السيطرة يقطع الطريق على الخيارات السليمة للتنمية .

ان الذين يبنشون الهيمنة قد استخدموا سراب العلاقات المتميزة لتقويض تضامن الآخرين . وبهذا يتهدد استقلالنا الحقيقي وبتقيد . ومع اقتراب نهاية القرن العشرين ، ليس من الممكن أن نقبل الحقوق المفترضة للتفوق أو مجالات النفوذ التي تقوّض السيادة وتحد من تقرير المصير .

ان فعالية الامم المتحدة تتوقف على ارادة اعضائها . ولا يمكن تحقيق السلم الدائم الا اذا نُبِتَت الجهود الرامية الى فرض السيطرة واعترفنا بان التعايش في عالم يتسم بالتعددية يقوم على احترام القانون وتلبية احتياجات الشعوب . ويتطلب الامن ان نحسم خلافاتنا عن طريق التدابير السياسية والدبلوماسية ، ويتطلب بالتالي ان نحجم عن استخدام القوة . ان التنمية المنصفة تستند الى التضامن والتخلي عن الامتيازات . وعندما اقول كل هذا ، افكر فيما قاله بينيتو خواريز ، وهو رجل دولة عظيم في المكسيك ، من انه :

"فيما بين الافراد ، تماما كما بين الشعوب ، احترام حقوق الاخرين هو السلم" .

ان الغرض غير المتكافئة والمواجهات تولّد حالة متفجرة تهدد الاستقرار الهش للمجتمع الدولي . والامم المتحدة هي الملاذ الوحيد الذي من شأنه ان يبعدنا عن الانتكاس الى الهمجية ويمكّننا من العيش في ظل المنطق والحكمة السياسية . واني على اقتناع من انه لا يمكننا ان نعطي الاجيال الحاضرة والمقبلة املا مشتركا في البقاء والرخاء الا في هذا المحفل .

وفي هذه المناسبة الرسمية ، تخاطب كلماتي هذه الشعور بالمسؤولية لدى جميع الحكومات . ان تاريخ الحضارة يعلمنا ان المستقبل يجب الا يخضع لمطالب القوة المباشرة . ويجب علينا ان نتذكر ان المجابهة العالمية قد تجعل من المستحيل قيام عصر نهضة جديد . ولهذا السبب ، تعتبر مبادئ واهداف ميثاق الامم المتحدة اكثر صلة بالموضوع اليوم من اى وقت مضى .

ويمكن التغلب على اوجه قصور المنظمة بروح بناءة وبصيرة بالمستقبل . والخيارات واضحة امامنا : فلما ان نعزز مؤسساتنا او نواجه خطر الوقوع في فوضى دولية .

في السنوات التي اعقبت الحرب العالمية الثانية ، قرر المجتمع الدولي ، ودروس التاريخ لاتزال ماثلة امامه ، ممارسة ارادته السياسية ومنع تكرار الاحداث

الاقتصادية التي طرأت في الثلاثينات والتي كانت الى حد كبير من الاسباب الرئيسية لنشوب أكثر الحروب التي عرفها العالم توفيرا . وكانت الثلاثينات قد اتسمت بقدر كبير من الركود والتشكك وعدم الاستقرار النقدي والتجاري والفوضى في الاسواق المالية والافتقار الى التعاون الاقتصادي . وفي غمار ذلك ، حاول كل بلد أن يحل مشاكله وحده وأن يتخلص منها بتمديدها الى البلدان الاخرى . وعقب توقف الاعمال العدائية في عام ١٩٤٥ ، وبالتجسيد لتعاون دولي لم يسبق له مثيل أيضا ، كان هناك نقل للموارد الحقيقية لاعادة بناء اوروبا واليابان انقذ البلدان المعنوية من المجاعة وادى بقدر كبير الى تعزيز انتعاشها الباهر .

وفي مناخ صاده الحوار والتعاون الاقتصادي بين غالبية البلدان التي كانت قد نالت استقلالها في ذلك الحين ، بدأت في الخمسينات فترة استمرت ٢٠ عاما تقريبا اتسم فيها الاقتصاد العالمي باستقرار نقدي نسبي وتدفق مالي عزز التنمية والتوسع المتزايد للتجارة رغم عدم كفايته . ذلك التعاون ، رغم انه لم يكن بالقدر الكافي تماما سمح بحدوث اشكال من التقدم والتحسين في مستويات رخاء البلدان الصناعية وفي مستويات رخاء البلدان النامية بدرجة اقل .

ان الاقتصاد العالمي اليوم تبدو عليه علامات افتقار بالغ الى الطمأنينة . فالانتعاش الاقتصادي الذي بدأ في عام ١٩٨٣ في العالم الصناعي ، لم يتطور الى درجة تكفل وصوله الى البلدان النامية . والاكثر من ذلك أن خطوات الانتعاش بدأت تظهر عليها الآن علامات التباطؤ . لقد كان هناك انخفاض كبير في أسعار المنتجات الأولية ، مما يزيد في سوء معدلات التبادل التجاري للبلدان النامية ويجعل آفاق تقدمها الاقتصادي مظلمة .

ان التباطؤ في الاقتصاد الدولي يخلق توترات متزايدة . ومازال الخطر قائما من ان يتشظى الاقتصاد العالمي تحت وطأة تزايد الضغوط الرامية الى الاخذ بالاجراءات الحمائية التي من شأنها أن تضر بالبلدان النامية بصورة خاصة .

ولانتزال أسعار الفائدة في مراكز التمويل الرئيسية مرتفعة وتعرقل توجيه الموارد الى الاستثمارات المنتجة . ولايزال عدم الاستقرار والمضاربة مستمرين في أسواق الصرف .

واليوم ، في مواجهة النمو المتردد للاقتصاد العالمي ، فقدنا حاسة الاتجاه وأصبح الرخاء مهددا . وتبعاً لذلك ، فان البلدان النامية ، ولاسيما بلدان امريكا اللاتينية ، لا تقبل نظاما للنقد الدولي يسبب عدم الاستقرار في أسعار الصرف والتضخم والمضاربات ، بدلا من أن يخلق مناخا من الطمأنينة ويشجع على الاستثمارات المنتجة .

ومن غير المقبول أيضا ان أى نظام للتمويل الدولي يسبب المزيد من تركّز للثروة وتجريد البلدان التي تمثل أكثر من ثلاثة أرباع سكان العالم من رؤوس الأموال ، بدلا من تشجيع تدفق الموارد التي من شأنها أن تسهم في تنميتها الاقتصادية والاجتماعية .

ومن غير المقبول كذلك ان أى نظام للتجارة الدولية يسبب الحماية والعزلة ويقلل من شأن البلدان النامية ليصبح دورها مجرد تقديم المواد الخام والسلع ذات القيمة المضافة القليلة ، بدلا من التشجيع على الكفاءة والاستفادة الى أقصى حد من المزايا النسبية .

وفي عالم أكثر ترابطا مما كان عليه منذ ٤٠ عاما مضت ، يظل عدم وجود ارادة كافية لحل المشاكل التي يواجهها الاقتصاد العالمي باستخدام أنظمة تعاونية فعالة أمرا غير مقبول أيضا .

لقد أدى المناخ الاقتصادي الدولي غير المؤات الى عرقلة الجهود التي بذلتها البلدان النامية من أجل تحسين مستويات معيشتها . ان هناك حربا مستمرة تشن على التضخم واختلال التوازن الداخلي والخارجي ، بينما تبذل في نفس الوقت جهود لتنشيط الاجهزة الانتاجية وزيادة الصادرات والحفاظ على الاستثمارات الاجتماعية الاكثر أهمية .

وقد برهنت الاجراءات التي اتخذناها في البلدان النامية على قبولنا بأنه لا يوجد هناك بديل للجهود الداخلية في مواجهتنا لمشكلاتنا .

والجهود الداخلية التي تبذل اليوم لم يسبق لها مثيل من قبل ، الا ان نجاحها يتوقف على تلقي المزيد من الدعم من جانب المجتمع الدولي . ومن المفارقة ان تدابير التكيف التي اتخذناها لم تلق ما يقابلها في أكثر الاقتصادات تقدما . فالجهود الرامية الى التصدير تقابل بقيود تجارية ، والحاجة الى الموارد يستجاب اليها بتمويل محدود وعسير ، والاستثمار ونقل للتكنولوجيا غير كافيين .

وإذا كان لنا أن نحل المشاكل الاقتصادية الكبيرة التي يعاني منها العالم وان نحول التعاون الاقتصادي من كلمات الى حقيقة واقعية ، فلا مناص من زيادة الحوار واجراء مفاوضات متعددة الاطراف .

لابد من مراجعة نظام النقد الدولي دون تأخير من أجل استعادة الاستقرار الضائع ، ويجاد مناخ يساعد على الاستثمار الانتاجي وتنشيط التجارة الدولية . ولا بد من بذل كل جهد ممكن لضمان أن يكون تمحيح التباين في ميزان المدفوعات منصفا ، بحيث يوزع عبء عملية التسوية فيما بين البلدان النامية والبلدان الصناعية ، وفيما بين الامم التي تعاني من العجز المالي والامم التي لديها فائض .

ان التوزيع المنصف للتكاليف والارباح في اطار نظام اقتصادي عالمي هو المنطلق الرئيسي لرخاء الجميع . وفي مجال التمويل ، كما في مجال التجارة ، من الضروري ادراك ان المستويات المختلفة للتنمية عنمر يقوم عليه مبدأ الانصاف .

ينبغي للنظام المالي أن يكون قادرا على تعبئة الموارد في ظل الشروط وبالمبالغ التي تتفق واحتياجات التنمية . ففي السنوات الاخيرة اضطرت البلدان النامية ، ولاسيما بلدان امريكا اللاتينية ، الى الاقتراض من منظومة المصارف التجارية ، وهو اقتراض لا تعتبر الشروط ومعدلات الفائدة فيه أكثر الشروط والمعدلات ملاءمة لاغراض التنمية . لكن الدافع الى ذلك كان الافتقار الى أموال التنمية عن طريق التفاوض وعقد اتفاقات ثنائية ومتعددة الاطراف . ومن دواعي السخرية ان الموارد التي كان ينبغي أن تسخر لتحسين رفاه الانسانية توجه الآن الى صباق التسلح الذي يهدد بقاءنا ويشوّه الاقتصادات .

ان مشكلة الدين الخارجي التي تعاني منها امريكا اللاتينية والبلدان النامية الاخرى لا يمكن حلها بصورة نهائية عن طريق اعادة جدولة الديون التي لا تؤدي الآ الى تخفيف الابعاء بصورة مؤقتة عن البلدان المدينة وعن المجتمع الدولي . واذا كان لنا ان نسدد الدين فلا بد من ان نحقق النمو .

ان هناك حاجة حقيقية الى اجراء حوار بين ممثلي البلدان المدينة والبلدان الدائنة ، والمصارف الدولية الخاصة ووكالات التمويل العالمية بوصف ذلك وسيلة لاستحداث صيغ تسلّم بالمسؤولية المشتركة وتوفيق بين مختلف المصالح بغية انعاش الاقتصاد العالمي واطاحة مستويات من التنمية أكثر انصافا .

والمطلوب استراتيجية شاملة تتضمن نقل التمويل الجديد بموجب شروط وأوضاع ملائمة بغية اعادة تنشيط التجارة العالمية ، وازالة الحواجز الحمائية التي تعترض صادرات البلدان المدينة ، واعادة تحويل الصناعة بغية استفلال الفوائد النسبية المتوفرة في جميع انحاء العالم .

وفي ميدان التجارة الدولية من الضروري الحصول ، ولاسيما في الجولة القادمة للمفاوضات التي ستبدأ في عام ١٩٨٦ ، على معاملة تفضيلية لمنتجات البلدان النامية ، بغية السماح لها بتمديد منتجاتها من أجل أن تحقق معدلا من التنمية يمكنها من الوفاء باحتياجاتها المحلية المتزايدة والوفاء بالتزاماتها الخارجية .

ان المشاكل النقدية والمالية والتجارية تشكل الهيكل الخطر الذي يركز عليه حاليا الاقتصاد العالمي . والحوار والمفاوضات ، لا المجابهة ، يمثلان العنصرين الاساسيين لايجاد الحلول . فلا بد من دعوة المجتمع الدولي وقادته والامم المتحدة الى الانضمام الى ابداء الارادة السياسية من أجل وضع برامج للاملاح تمنع ، كما منعت البرامج التي وضعت منذ ٤٠ عاما ، نشوب الازمات ووقوع المجابهات . ان العالم النامي ، الذي يمثل أكثر من ٢٠ في المائة من نشاط الاقتصاد العالمي ، وأكثر من ٧٥ في المائة من سكان العالم ، بحاجة الآن الى برنامج جريء ومبتكر للانعاش ونقل الموارد الحقيقية بغية مواجهة الجوع والجهل وعبء الديون ، من أجل اقامة اقتصاد عالمي متين ، بتوزيع أفضل لمنافعه .

وتطالب امريكا اللاتينية ايضا بحلول تفاوضية للتوترات التي تهدد السلم في المنطقة . وتعد مساعي مجموعة كونتادورا ، التي اضطلعت بها بلادي بالاشتراك مع بنما وفنزويلا وكولومبيا ، من أجل منع نشوب صراع عام ، استجابة لمشاكل امريكا اللاتينية . واننا نؤكد من جديد على ان جذور مشاكل امريكا الوسطى ، الكامنة في حاجات المنطقة وتباطؤ نموها الاجتماعي والاقتصادي ، قد سببت عدم الاستقرار للمؤسسات السياسية في المنطقة . ومع ذلك ، لا يسعنا الا ان نعترف بأن الصراع يرجع الى اعتبارات جغرافية - سياسية لمناطق النفوذ والتوازن الاستراتيجي ؛ ولا يمكن أيضا تجاهل حقيقة ان وقف التدخل الخارجي شرط حاسم لتحقيق أية تسوية في امريكا الوسطى . وعلى الرغم من ذلك ، فاننا على اقتناع راسخ بأن الاسباب الاعمق لهذه المجابهات في امريكا الوسطى مسائل داخلية وينبغي عزلها عن اطار المواجهة بين الشرق والغرب .

ان مجموعة كونتادورا عازمة على ايجاد الصيغ السياسية والدبلوماسية التي تحمي المصالح المشروعة لجميع أمم امريكا الوسطى وتمون حقها في تقرير المصير والاستقرار . ولسنا وحدنا في مساعينا . فانشاء فريق دعم يضم الارجننتين واوروغواي والبرازيل وبيرو ، يبرهن على رفض امريكا اللاتينية لاستخدام القوة والتدخل الخارجي في امريكا الوسطى ايا كان مصدرهما .

وعلى الرغم من ان التوقيع على صك قانوني في ذاته لا يكفي لضمان السلم والتنمية في المنطقة ، فان وثيقة كونتادورا من أجل السلم والتعاون في امريكا الوسطى ، تمثل في رأينا ، وسيلة صالحة لتجنب نشوب حرب ومنع التدخل في المنطقة . ولهذا السبب ، نناشد جميع بلدان المنطقة أن تعجل بالمفاوضات الرامية الى التوقيع الفوري على هذه الوثيقة . ونحث أيضا الأمم التي لها صلات مع امريكا الوسطى ومصالح فيها ان تؤيد الاتفاق فيما بين أمم امريكا الوسطى ، وأن تمتنع عن أي تدبير من شأنه ان يؤدي الى تفاقم الحالة .

ان الحسم السياسي وحسن النية يعدان دون شك شرطا مسبقا لإعادة وضع أسس الاتصالات بين حكومات المنطقة . وإرادة أمم أمريكا الوسطى عنصر أساسي في أي تفاهم . ومما لا شك فيه ، أن الاتصالات الثنائية متمركزة مفاوضات مجموعة كونتادورا لصالح التوصل إلى اتفاق بين دول أمريكا الوسطى .

إن لأمريكا الوسطى الحق في الرفاهية وفي العيش بعيدا عن شبح الحرب الذي لن يترتب عليه سوى الموت والدمار في منطقة تعاني بالفعل يوميا من خسائر فادحة في الأرواح والموارد . وبالتجاوز عن أي وهم مؤقت ، لن يكون من شأن الحلول المفروضة بالقوة سوى الإسهام في إدامة عدم الاستقرار الإقليمي وتوسيع نطاقه . إن السلام شرط مسبق لا غنى عنه للنهوض بالمؤسسات السياسية التي متمركزة الديمقراطية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية .

وتود حكومة المكسيك أن تعرب عن إمتنانها للجمعية العامة للتأييد الذي تقدمه لجهود مجموعة كونتادورا . فذلك التأييد يدفعنا إلى الالتزام بتميز الجهود من أجل إحلال السلام . ونحن على يقين من أن التأييد الاجتماعي الذي يعرب عنه المجتمع الدولي سوف يدفع بحكومات أمريكا الوسطى والحكومات الأطراف في النزاع ، إلى السماح للقانون بأن يسود على القوة ولقوة السياسة أن تملو على سياسة القوة .

وقد لاحظت المكسيك بقلق الزخم الجديد في سباق التسلح النووي والتقليدي . إن عدم الثقة المتبادل بين القوى العظمى يشجع على السعي إلى التفوق التكنولوجي والعسكري الذي يؤدي بدوره إلى مزيد من عدم الثقة . ونتيجة لذلك ، فإن أي زيادة دينامية في التوترات ومخزونات الأسلحة تزيد من خطر المواجهة .

ان الخوف من التخلف في مجال المنافسة لتحقيق أقصى قدر من الاعتماد للحرب قد يؤدي إلى وقوع خطأ يقود إلى محاولة توجيه الضربة الأولى وهو ما يعني مسبقا الرد بالمثل للانتقام والشار . وما هو أسوأ من ذلك ، أن تلك القذائف الموجودة اليوم المزودة بمنظومات آلية معقدة لتوفير المعلومات لتوجيهها سواء للأغراض الدفاعية أو الهجومية ، تزيد من فرص وقوع حادث قد يؤدي إلى الكارثة .

يبدو أن البشرية تحوم حول حافة إبادةتها . وفي مواجهة الخطر النووي ، لا يمكن لأحد أن يشجع الآمال الزائفة في البقاء . إن نتائج أكثر البحوث العلمية حداثة تُجمع على أن وقوع حرب نووية يعني نهاية الحياة المتقدمة وربما جميع أشكال الحياة على سطح كوكبنا .

إن نزع السلاح النووي أمر يهم جميع الشعوب ، ومن ثم طالبت المكسيك في كانون الثاني/يناير من هذا العام بالاشتراك مع الأرجنتين وتنزانيا والسويد والهند واليونان - الدول الحائزة على أسلحة نووية بإتخاذ خطوات سريعة لتحقيق هدف عكس إتجاه التعميد المجنون في سباق التسلح تمهيدا لوقفه .

إن منطق الردع وتوازن القوى عند مستويات تتزايد باستمرار من الامكانات المدمرة ينبغي أن يستعاض عنه باتفاقات سياسية تدريجية تعقد خطوة خطوة وتأخذ في اعتبارها الاحتياجات الامنية المشروعة ، لتخفيف خطر الابداء تدريجيا ، والقضاء التام على الاسلحة النووية .

إحتفل العالم مؤخرا بالذكرى الاربعين لمأساة هيروشيما ونغازاكي . ومنذ وقوع تلك المأساة ، سببت الاسلحة النووية تغييراً نوعياً في المسرح الدولي . إن ترسانات الحرب الحديثة لا تعد نتيجة غير متوقعة للتقدم العلمي والتكنولوجي ، وإنما تعد بالاحرى نتاج القرارات السياسية وأدواتها . فالتكنولوجيات ، في حد ذاتها ، لا تقدر على القضاء على التهديد المعلق فوق المدنية . ومن الان فصاعدا يعتمد استمرار التاريخ على الاتفاق وعلى نزع السلاح ، أى بعبارة أخرى على عمل سياسي يعكس إتجاه الإندفاع للانزلاق صوب الكارثة .

إننا نؤمن على أن تخزين الاسلحة يصيب بالاحباط آمال النهوض بالرفاهية ، ويبدد الموارد التي يمكنها أن تفي بالاحتياجات الاساسية للغالبية العظمى من شعوب العالم . وهو أيضا عامل مؤثر في الغوض السائدة في السوق المالية الدولية . ومن ثم ، يرتبط مستوى فقر العالم دون شك بحجم الإنفاق العسكري .

لقد حان الوقت للمطالبة بوقف هذا الاندفاع الاحمق المأساوي صوب الحرب . وينبغي للدول الكبرى أن تقطع العهد على القيام بمهمة نزع السلاح النووي . إن جميع الدول تتحمل على حد سواء بمسؤولية وقف تخزين الاسلحة التقليدية المتطورة والمميتة . إننا نأمل في أن تؤدي محادثات جنيف بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي الى وقف الانتشار الراسي للترسانات الاستراتيجية الذي قد يصبح مما لا يمكن عكس اتجاهه ، وأن تؤدي بدلا من ذلك الانتشار الى التشجيع على إزالتها تدريجيا . ونحن على يقين من أن المجتمع العالمي سوف يحيي من جديد محافل نزع السلاح المتعددة الاطراف وينهض ببرامج جديدة إقليمية للحد من التسلح . وهذا مطلب أساسي إن كان لنا أن ننقذ تراث البشرية الفني والاجيال المقبلة التي لن يكتب بها بقاء بغير ذلك . إن المواجهات العالمية تزيد من حدة النزاعات الاقليمية وتهدد السلم والامن العالميين .

وفي الأمريكتين ، لا يزال النزاع على السيادة على جزر فوكلاند (مالفيناس) قائما . وفي هذا المحفل تؤكد بلادى مجددا تأييدها للحقوق التاريخية للامة الارجننتينية ، وتطالب - مرة أخرى - الاطراف المعنية بالبدا في مفاوضات تسمح بالتوصل الى حل للنزاع .

ونحن في عام ١٩٨٥ ، مازلنا نشاهد الانتهاك المنتظم لحقوق الانسان في جنوب افريقيا . وفي الشهور الاخيرة ، اضاف قمع حركات الاحتجاج المدنية مزيدا من العار الى سجل نظام الفصل العنصرى . وبالإضافة الى هذا ، لا تزال جنوب افريقيا تحول دون الاستقلال الكامل لشعب ناميبيا . والمكسيك تدين نظام برييتوريا العنصرى وتحث جميع الدول على الامتناع للقرارات المتعلقة بذلك البلد التي إتخذها مجلس الامن والجمعية العامة .

ان حق جميع الدول في الشرق الاوسط في العيش في سلام داخل حدود آمنة معترف بها ، وحق الشعب الفلسطيني الذي لم يعمل به حتى الان في تقرير المصير ، لا يزالان يشغلان إهتمام المجتمع الدولي . لقد راحت السيادة الاقليمية للبنان ضحية سياسات

تحقيق المكاسب إستنادا الى القوة التي تمارسها دول من داخل المنطقة وخارجها . وقد ادخلت الحرب بين إيران والعراق عاملا إضافيا من عوامل عدم الاستقرار . كما أن تكتيكات الارهاب وأعمال الانتقام العشوائية التي يروج ضحيتها الابرياء تعمق هوة العداة بين الافرقة والامم وتحل محل العمل السياسي المشروع أعمال التعسف . ترى المكسيك أن التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى أمر غير مسموح به إطلاقا . وفي تقديرنا أن مبدأ عدم التدخل لا يحتمل أي استثناء . ومن ثم نؤكد من جديد تأييدنا للتسوية التفاوضية التي تسمح بالانسحاب الفوري لجميع القوات الأجنبية من أفغانستان .

إن ممارسة السيادة نشاط إنساني يؤدي الى إقامة نظام عادل للتعایش السلمي بين الافراد والمجموعات والشعوب . وهي في جوهرها تعبير عن روح الانسان الحرة التي تتجه الى وضع معايير ملوك تساعد على تجميع الأنشطة المتناثرة في جهد مشترك . ومن ثم ، يعد عملا ثقافيا خلاقا ذلك العمل الذي يسلم بالقيم ، ويحدد الومائل ، ويضع الاهداف ، ويحول الغوض الى وحدة عليا للتنظيم الاجتماعي .

إن السيادة تجسّد للتوتر القائم بين الاستقرار والتغيير . وفيها تتجمع قيم النظام والتطلعات من أجل الحرية والرفاهية والتقدم التي تشارك فيها البشرية جمعاء . فهي تجميع لقيم جماعية ، والنشاط السياسي يبني المؤسسات التي تسمو على الافراد ، ويوفق بين مطلب الاستقرار والحاجة الى التغيير . ولذلك كان التنظيم السياسي - في الوقت ذاته - إنعكاسا للتقاليد الثقافية للمجتمع والامل فيها .

عبر التاريخ إصطبغ التعایش بين الشعوب والامم بالعنف والارتباك والغوض . وحتى عام ١٩٤٥ كان النظام الدولي يعبر عن لعبة القوى السياسية والعسكرية الحرة التي حققت لفترات قصيرة حالات من التوازن في التنظيم غير المستقر للبلدان التي تسيطر عليها قوى مهيمنة قليلة . ومن ثم ، كانت الحرب الاداة التقليدية المفضلة لممارسة السيادة بين الدول ، والمرادف الكامل لسيادة تحقيق المكاسب إستنادا الى القوة .

وقد كشفت وحشية وأهوال الحرب العالمية الثانية التي وقعت في القرن العشرين عن النتائج المدمرة لتلك السياسة . وادى ذلك في وقته الى محاولة تاسيس نظام للتعايش قائم على حكم القانون والمساواة . وفي نظام ما بعد الحرب ، كانت الامم المتحدة علامة على الطريق وضمانا - أقصى - لنظام دولي جديد تحكمه القيم العليا للسلام والتنمية .

ان آمال ذلك العهد لم تتحقق إلا جزئيا . وقد تاكد بحجم - لأول مرة في التاريخ - وبسبب تكنولوجيا العصر العسكرية ، ان استخدام القوة لا يمكن ان يكون وسيلة فعالة للعمل السياسي . وفي العصر النووي ، من غير الممكن ان يكون هناك نظام امبراطورى يمارس السيطرة والاضاع . وليس هناك امام مجتمع الامم بديل للحوار والدبلوماسية والمفاوضات . وتلك ليست مهمة اخلاقية فحسب ، لكنها أيضا واساما مطلب منطقي وحقيقة حتمية . ولذلك قلت ان مبادئ الامم المتحدة هامة اليوم أكثر من أى وقت مضى .

ان العقل يتطلب تعزيز الامم المتحدة . ذلك مطلب لا معنى عنه ، وما لم نعلم به قد لا نبقى . ويحدوني أمل عميق في أن تستمع جميع الدول الاعضاء في هذه الذكرى الاربعين لتأسيس منظماتنا الى صوت العدل والقانون ، والتفاهم والحكمة . وان نعمل سويا بعزم متجدد ، من أجل السلام ومن أجل تطور جميع شعوب العالم .

السيد اندريوتي (ايطاليا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : السيد
الرئيسي ، أود أولا أن أقدم لكم تهاني وفدى القلبية والمخلصة على انتخابكم لرئاسة
الجمعية العامة . أنكم تمثلون بلدا ترتبط به ايطاليا بعلاقات تقليدية وتاريخية
وروابط مشتركة لاتينية ومسيحية . وأنتم تمثلون أيضا بلدا سوف ينضم في كانون
الثاني/يناير القادم الى الاتحاد الاوروبي .

ونود أيضا أن نقدم شكرنا الى الامين العام ، السيد بييريز دي كوييار ، لما
قام به من عمل ممتاز وللكفاءة والاخلاص اللذين تحلى بهما في تمسكه بمبادئ وقيم
الامم المتحدة اثناء الازمات العديدة التي واجهها مجتمع الدول .

إننا نتجه في هذه الايام بافكارنا الى البلد الصديق العظيم المكسيك ، الذي
عصفت به كارثة طبيعية مروعة . إن الصور والانباء التي نلقاها يوميا من ذلك البلد
تملا قلوبنا حزنا . إننا نحني رؤوسنا باحترام اذ نتذكر من ماتوا ونشارك في الاسى
والحزن الاسر المنكوبة العديدة التي تآثرت بتلك الكارثة بقسوة . وأود من فوق هذه
المنصة أن أعبر عن مشاعر الصداقة والتعاطف مع الشعب المكسيكي وأن أخبره بأننا على
استعداد للاسهام في أعمال الاغاثة التي تقوم بها حكومته .

إننا نشهد جميعا في الوقت الراهن فترة غنية ومليئة بالاحداث ذات الهمية
الكبرى والتغيرات الجذرية . فمجتمعاتنا تتغير على الصعيد الداخلي والحالة الدولية
تتغير أيضا نتيجة لقيام وتدعم دول جديدة . وتصبح هذه التغيرات أعظم عندما تواجهنا
إحتياجات جديدة ومعقدة لا يمكن تلبيتها على المستوى الوطني أو الاقليمي .

ونظرا لاننا نمر بهذه الفترة المضطربة ولاننا ملتزمون سويا بروابط وثيقة
متزايدة من التكافل ، فإننا نشعر بأننا ينبغي أن نؤكد على مدى الارتباط الوثيق
للتضامن والتعاون الدوليين بتعزيز الآلية متعددة الاطراف . وبهذه الطريقة وحدها
يمكننا أن نضمن مشاركة كل الدول في القرارات التي تقرر الحفاظ على السلم وحماية
حقوق الانسان والنمو الاقتصادي والسياسي للشعوب .

ولا شك أن هناك خطرا يتمثل في أن تصبح منظومتنا ثقيلة بطيئة الحركة اذا ما تمسكنا بالنهج التعددي الذي لا يعتبر مرغوبا فيه فحسب بل ويمثل النتيجة العملية لاحترامنا لمبدأ العالمية المنصوص عليه في ميثاق الامم المتحدة . إن التعددية بذلك تنطوي على مجازفة لا بد أن نتحملها ، إلا أنها مجازفة يجب ألا نسمح لها بأن تحد من سلوكنا . بل انه يبدو لي انه من المهم أن تقوم تلك المحافل الرئيسية متعددة الاطراف باعتماد استراتيجية طويلة المدى في هذا السياق : فانها يجب أن تتعلم أن تنظر الى المستقبل ، وتتغلب على المصاعب الفورية ، وتتمسك بكل العوامل التي يمكن أن تؤدي الى التوحيد بدلا من التفريق بين أعضاء مجتمع الامم ، دون أية مواجهات وتوترات ايديولوجية .

وهذا هو السبب الذي من أجله تعتبر دعوتنا للتضامن والتعاون ضرورية واستراتيجية أساسية ولازمة يتعين على كل البلدان أن تقيس أعمالها بالنسبة اليها . وفي ضوء التحديات العظيمة لعصرنا ، ينبغي أن نخرج برودود منسقة يكون فيها إسهام الامم المتحدة حاسما . وسوف أقدم أمثلة قليلة على ذلك . لقد قدرت ايطاليا بصفة خاصة العمل الذي تقوم به الامم المتحدة للتغلب على آثار المجاعة التي واجهت أخيرا الكثير من بلدان افريقيا . فالعمل الذي قام به مكتب عمليات الطوارئ ، الذي خص له الامين العام أحد معاونيه الممتازين ، كان ولا يزال فعّالا بصفة خاصة في القطاعات الهامة كالنقل وتوزيع المعونة الفدائية والتنمية الريفية ومصادر المياه . والكثير من الحكومات ، ومنها الحكومة الايطالية ، قد شارك أيضا في هذا العمل وكانت جهوده في هذا المجال جهودا غير عادية .

تعتبر مشكلة مكافحة المخدرات ، في رأيي ، مجالا هاما آخر ينبغي أن تبين فيه الامم المتحدة أنها تستطيع التعامل بفعالية مع واحدة من أعظم الافات التي تواجه مجتمعنا المعاصر . وقد حقق العمل الذي يجري في فيينا في إطار المنظمات المعنية نتائج ايجابية في هذا السياق . إن انتشار المخدرات إعتداء شامل على نطاق العالم بأسره على المصالح الأساسية للإنسانية ولاسيما إستقرار المجتمع وسلامته . ومن ثم ،

فإن دفاعنا ضد هذا الويل ينبغي أن يكون عالميا بطبيعته . وفي هذا السياق ، نرحب بارتياح باقتراح الأمين العام بعقد مؤتمر عالمي يعنى بمشكلة المخدرات . وتؤيد الحكومة الإيطالية بحرارة ذلك الاقتراح .

إن نداءنا من أجل التضامن والتعاون الدوليين ينبغي أن يرتبط بإعادة تأكيد مشاركة كل الدول الاعضاء في المنظمة في الرفاه الاقتصادي والاجتماعي . وإنطلاقا من هذا الهدف ، سنواصل العمل من أجل ايجاد مفهوم للتجارة الدولية يقوم على أساس حرية التجارة ، وهو مفهوم كان عاملا ضروريا لنمو الاقتصاد العالمي طوال أربعين سنة مضت .

وإذا كان لنا أن نحقق توزيعا أكثر إنصافا للثروات العالمية لزيادة مستوى الرفاهية العامة وخفض الاختلالات القائمة في مستويات المعيشة ، ينبغي لنا أيضا أن نضمن استخداما أكثر رشادا لتلك الموارد . يجب ألا تبدد تلك الموارد ، ولاسيما من جانب البلدان الأفقر .

وفي هذا السياق أيضا ، تود ايطاليا أن تكرر فكرة طرحتها منذ بضع سنوات في نفس هذا المحفل . ويبدو لنا أنه من الأهمية بمكان التوصل إلى اتفاق على انشاء آلية رقابة يمكن أن تضمن أن تصبح التجارة في الأسلحة التقليدية معلنة ومكشوفة تماما .

لقد بينت جمهورية ايطاليا طوال تاريخها ايمانها بمبادئ وقيم الأمم المتحدة . ذلك الايمان بتلك المبادئ والقيم يعكس أولا وقبل كل شيء قناعتنا بأنها راسخة في أعماق عقول شعبنا . ويعبر التزامنا بالمنظمة عن امتجابتنا للمتطلبات الموضوعية الكامنة في تاريخ ايطاليا وموقعها الجغرافي على مفترق ثلاث قارات . ويقع ذلك المفترق في منطقة حساسة من الناحية الجغرافية والسياسية يكون فيها التعايش المشمر للحضارات والثقافات المختلفة محوبا في كثير من الحالات بالتوترات الحادة

في ضوء هذه الحقائق المعقّدة ، التي يبدو فيها التوازن مشكوكا فيه وهشا ، أخذت ايطاليا بخيارات أساسية معينة في فترة ما بعد الحرب . وتتمثل هذه الخيارات من ناحية ، في حلف الاطلسي ، وفي صداقة ايطاليا مع الولايات المتحدة ، ومن ناحية أخرى في مشاركتها في عملية التكامل الاوروبي ، سياسيا واقتصاديا .

ان هذه الخيارات ، الى جانب انها لا تزال صالحة حتى الآن ، تتفق مع مثل
وأهداف الأمم المتحدة . فهي تتيح لاطاليا ان تقدم مساهماتها الى السلم ، وتحقيق
شروط الامن اللازمة للتقدم نحو عملية الانفراج بنجاح ، وهذا ما نؤمن به ايماننا
راسخا .

لقد ادركنا دائما ان مشاركتنا في الاتحاد الاوروبي ليست وسيلة لتعزيز
رفاهتنا الداخلية فحسب ، بل الوسيلة التي تمكننا من التغلب ، في المقام الاول ،
ومن خلال التضامن الاقليمي ، على العوامل الخطرة التي تؤدي الى زعزعة الاستقرار في
القارة الاوروبية بصفة خاصة . وعلى المسرح العالمي بصفة عامة . ونحن نرى ان اقامة
الروابط الوثيقة بين الاتحاد الاوروبي وعدد كبير من البلدان في جميع القارات يمثل
اسهاما حيويا نحو تعزيز الاستقرار .

ان ميشاق الأمم المتحدة يوضح ، بل ويؤكد دور المنظمات الاقليمية في العمل
على خلق مناخ الاستقرار وضمان المزيد من التنظيم في تطوير العلاقات بين الدول .
ويسمى الاتحاد الاوروبي جاهدا لتحقيق هذه الاهداف التي تتأكد صحتها من خلال قوة الجذب
التي يمارسها الاتحاد نفسه على البلدان الاوروبية . ولقد شاهدنا مؤخرا احد الامثلة
الجيدة لقوة الجذب هذه فيما قررته كل من اسبانيا والبرتغال من الانضمام الى
الاتحاد . ولم تال حكومة ايطاليا جهدا ، ولا سيما في النصف الاول من هذا العام ،
للتوصل الى هذه النتيجة التي تحظى بالترحيب .

ان الاهتمامات الاجتماعية والانسانية تشكل جزءا هاما لا يتجزأ من العمل الدولي
الذي تضطلع به ايطاليا وغيرها من الاعضاء في الاتحاد الاوروبي . وينبثق هذا النهج من
ايماننا بان التوازن الذي لا يقوم على الكرامة والحريات الاساسية للرجل والمرأة على
السواء ، يحمل بين طياته بذور الدمار ، وبذلك يكون من المقدر له ألا يستمر إلا
لفترة قصيرة من الزمن .

ولهذه الاسباب ، اشتركت ايطاليا في البعثة التي زارت جنوب افريقيا مؤخرا
والتي قام بها وزراء خارجية ثلاثة من بلدان الاتحاد الاوروبي . وكان الهدف الشائسي
لهذه البعثة الاعراب عن الموقف الذي وافقت عليه الدول العشر الى حكومات بريتوريا

وادانتها القوية للفعل العنصرى من جانب ، والاتصال بشخصيات بارزة من غير المنتمين لحكومة جنوب افريقيا من جانب آخر .

لقد أصبح القضاء التام على نظام الفعل العنصرى الذى لا يطاق ، واحة التمتع الكامل بالحقوق السياسية والمدنية المشروعة لجميع افراد شعب جنوب افريقيا ، من الامور التى تزداد الحاحا بصورة مستمرة . ان الاجراء الذى اتخذه الاتحاد الاوروبى لم ينته بانتهاه مهام تلك البعثة ، اذ ما فترئ الاتحاد يتابع الاحداث التى تجرى فى جنوب افريقيا باهتمام مستمر . ويظهر هذا الاهتمام من كل ما ابدينااه حتى الان للتوصل الى تغيير الحالة فى جنوب افريقيا .

ونحن نشعر بالقلق أيضا ازاء تأخير تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، ونرى أنه ينبغي تطبيقه بالكامل لتحقيق الاستقلال غير المشروط لناميبيا دون ابطاء .

اننا نستهل مناقشاتنا هذا العام فى جو حافل بالامال حيث ان استئناف الحوار على مستوى عال بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتى يوفى ، فى واقع الامر ، امكانية اعطاء دفعة جديدة للتخفيف بشكل عام من حدة التوتر ، ومن ثم ، عودة الانفراج .

وترحب حكومة ايطاليا مع الارتياح بقرار الحكومتين الامريكىة والسوفياتية بدء المفاوضات الشاملة بشأن الاسلحة النووية واسلحة الفضاء ، اذ نرى فى ذلك القرار بادرة أمل لاجراء خفض فى الاسلحة الى ادنى مستوى ممكن .

يجب ان يتخلص المجتمع الدولى من التهديد الذى يشكله تكديس السلاح باستمرار فى الترمانات العسكرية . ولا جدال فى ان مشكلة نزع السلاح مشكلة عامة ينبغي ان تسهم فى حلها التفاهات العالمية والاقليمية . ويتضح فى هذا السياق انه يتعين على الدول الكبرى ان تظلع بدورها فى وضع تعريف لعلاقة هجوم - دفاع جديدة .

ومن ثم ، نأمل ان ينتهى اجتماع القمة القادم بين رئيسى الولايات المتحدة الامريكىة وامين عام الحزب الشيوعى للاتحاد السوفياتى الى تفاهم يساعد على دفع مفاوضات نزع السلاح الى الامام بصورة بناءة . وبالرغم من ذلك ، ينبغي لنا الا يغيب

عنا أن المواقف التي لا تتصل بالمجال العسكري بحال ، تساعد أيضا على تعزيز الانفراج .

ويمثل مؤتمر نزع السلاح ، الذي يعقد في جنيف ، مرحلة هامة جديدة من الاستراتيجية ترمي الى تخفيف حدة التوتر بصورة عامة . وكما نعلم جميعا ، يرمي هذا المؤتمر الى القضاء قضاء تاما على فئة أخرى من فئات أسلحة الدمار الشامل وهي الأسلحة الكيماوية .

وتسمى حكومة ايطاليا وستواصل سعيها من اجل التوصل الى حلول منصفة للمشاكل التي ما زالت قيد النظر في هذا المحفل . وينبغي أن تعتبر جميع البلدان ان فرض الحظر الكامل الذي يمكن التحقق منه على الأسلحة الكيماوية ، بما في ذلك البلدان الحائزة لتلك الأسلحة ، يعتبر من الاهداف ذات الاولوية . ولهذا السبب ، نعرب عن خيبة املنا ازاء التقدم البطيء الذي يحرز في المؤتمر .

اننا نرى ان قنوات الاتصال الحالية ، سواء الرسمية او غير الرسمية ، لا تكفي بحد ذاتها لضمان نجاح العملية التي ستؤدي الى التوازن العالمي وزيادة استقراره . وعلى أية حال ، فان هذه القنوات لا تساعد على القضاء على عدم الثقة . وبعبارة أخرى ، ينبغي لنا ألا ندخر وسعا في البحث عن أفضل الوسائل لتحقيق نتائج ايجابية في المفاوضات الدولية ولا سيما المفاوضات المتعلقة بنزع السلاح . ولهذا ، رأينا منذ زمن طويل انه من الضروري ان نزيد من الفرص التي يمكن ان تساعد على تحقيق تفهم أفضل لاحتياجات الامن المشروعة .

اننا نرى ان المجتمع العلمي الدولي قناة من قنوات الاتصال التي لم تحظ حتى الان بالتقدير الكافي لاهميتها . فقد غاب عنا ان ذلك المجتمع يتمتع بتقاليد عالمية عريقة ويتميز باستعداده الطبيعي للتعاون ، وأنه ، بكل هذه المميزات ، يشكل منسدا مرجعيا لنا ووسيلة لدعم عملنا السياسي الذي يرمي الى تفضيل التقارب في المواقف . وهناك أمثلة مشجعة في هذا الصدد كالمحفل العلمي الذي عقد في هامبورغ في عام ١٩٨٠ ، وينبغي لنا ان نؤيد التوصية بعقد مثل ذلك الاجتماع مرة أخرى ، فذلك أمر

تدعو اليه التطورات العلمية الهامة التي تحققت والحقيقة الماثلة في ان مجرد تبادل المعلومات بين العلماء قد يساعد على تخطي العقبات وتصحيح الاخطاء .

وفي رأينا ان عقد مؤتمر جديد قد يوفر لنا نقطة البدء للنظر في انشاء آلية نستطيع بواسطتها أن نربط العالم العلمي بشكل وثيق مع عملية السعي من اجل السلم والتوصل الى تفهم فعال بشأن تحديد الاسلحة والرقابة عليها . وفي السنوات الاخيرة ، واصلتنا رسالة في هذا الصدد من جميع العلماء في العالم الذين وقّعوا بالالاف على النداء الذي اعده إريتش من أجل "علم بلا حدود" .

اننا نرى انه من العسير علينا ان نحرز أي تقدم حقيقي في مجال نزع السلاح اذا لم تعرب الدول عن استعدادها بأكثر مما فعلت حتى الآن لضمان شفافية الانشطة العسكرية . وفي هذا السياق ، فإن المسألة لا تنحصر بالتأكد في التخلي عن الحفاظ على المصالح الامنية المشروعة ، بل ينبغي علينا ان نعلم ان التقدم التكنولوجي وتزايد تطوير الاسلحة وتحديثها قد خلقا تلك الحاجة الى الشفافية التي لم تكن قائمة في الماضي ، والتي ترمي بالتحديد الى حماية المصالح الامنية الحيوية .

وبعبارة أخرى ، أعتقد انه لا بد لنا ان نتخلى الآن عن النظر الى تدابير الشفافية والتحقق بوصفها عناصر ثانوية في اتفاقات نزع السلاح . فالواقع انه يتعين علينا ان ندرك ادراكا تاما انه بالنظر الى التطورات التكنولوجية ، ينبغي ان تصبح تلك التدابير ، جنبا الى جنب مع توازن القوى ، المقومات الاساسية والحيوية التي ينبغي عليها أي تفاهم لتحديد الاسلحة وخفضها .

وادراكا من ايطاليا للحاجة الى التعاون الدولي المتزايد على جميع المستويات ، قدمت اسهاما كبيرا في تقدم اعمال المؤتمر الخاص بالامن والتعاون في اوربا . وليس هناك أي تناقض بين الاهداف التي وردت في وثيقة هلسنكي الختامية والاهداف المضمنة في ميثاق الامم المتحدة ، فهي تكمل بعضها البعض . وأود أن أؤكد هنا ، وعلى وجه التحديد على ضوء النتائج التي حققتها ذلك المؤتمر ، ان اللجوء الى هذه الاجهزة متعددة الاطراف للحوار لا يستبعد ، بل على عكس ذلك يشجع ، التطوير المستمر والمتوازن للعلاقات الثنائية .

ان الالتزامات التي قطعناها على انفسنا ، وتلك التي نعتزم الاضطلاع بها في ذلك المؤتمر ، تتيح لنا أساسا لإعطاء شكل محدد للمبادئ المثالية المتعلقة بالامن واحترام حقوق الانسان والتعاون الثقافي والعلمي والاقتصادي فيما بين الدول .

وفي هذا السياق ، اسمحوا لي أن اوضح ان المحفل الثقافي الذي سيعقد في بودابست في الشهر المقبل سيتيح لنا مكانا للاجتماع يمكننا ان نجري فيه تبادلا ايجابيا للاخبار المتعلقة بموضوعات معينة . وسوف نعمل على الابقاء باستمرار على الطابع الاساسي لهذا المحفل - طابع النقاش غير المقيد . ومنفعل ذلك لاننا نؤمن بأن الممطلحات المرجعية الثلاثية ، وهي الانتاج والنشر والتعاون في مجال الثقافة ، تشكل جزءا لا يتجزأ من عملية لا يقصد بها ممارسة الدعاية ، بل تهدف الى التفاهم المتبادل . فالثقافة بطبيعتها ليست من عوامل زعزعة الاستقرار ، وهي بالتالي لا تعرف الحدود .

كما اننا ما زلنا نهتم بموضوع التنمية الاقتصادية والاجتماعية . ونحن على أبواب ثورة تكنولوجية عظيمة تستهدف تحسين مستويات المعيشة ، وبالتالي تحقيق رفاهة شعوب العالم . ولقد قلت ان المشكلة التي تواجهنا هي ان نعمل على تمكين كل البلدان الاعضاء في المجتمع الدولي من الاستفادة من نتائج تلك الثورة السلمية بعيدة الاثر . اننا نخوض اليوم نضالا من اجل التغلب على الجوع وتخليص اكبر عدد ممكن من الناس من المرض والوبئة والجفاف . بيد انه يتعين علينا ان نتأكد من

ان المعركة التي نخوضها اليوم والتي نمم على كسبها لن تنتقل في الغد الى مجالات أخرى للنضال ، اي المجالات التي تستهدف الوصول الى نتائج التقدم التكنولوجي . وبمعنى آخر ، يتعين علينا ان نتساءل : كيف يمكن ان نعمل على منع ظهور توترات جديدة بمجرد التغلب على التوترات الناجمة عن التخلف . وهذا سبب اضافي لكي لا نظل نبدد جزءا متزايدا من مواردنا على سباق التسلح النووي والتقليدي ، وهي الموارد التي ستطالب الاجيال القادمة بالحصول عليها ، ولها الحق في ذلك .

وتدرك ايطاليا نتائج ذلك ، بما في ذلك النتائج طويلة الامد المتأصلة في العلاقة بين نزع السلاح والتنمية . ونحن ننتظر باهتمام بالغ المؤتمر الذي سينعقد في باريس في تموز/يوليه ١٩٨٦ للنظر في السبل والوسائل التي تساعد على تقليل الحاجة الى الاسلحة في مختلف مناطق العالم وعلى زيادة فرص التنمية .

وقبل ان اختتم كلمتي ، اود ان اعرب عن ارتياحنا للنتيجة الناجحة لاعمال مؤتمر الاستعراض الثالث لاطراف معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية . فنظام عدم الانتشار يمثل احد اعمدة الاستقرار والامن الدوليين . وايطاليا مقتنعة بان ذلك النظام يجب ان يتعزز ويتسع نطاق تعميمه . ويبدل نجاح المؤتمر في التوصل الى اتفاق بشأن وثيقة ختامية على تميم المجتمع الدولي على الاتحاد لوقف الانتشار الراسي والافقي للأسلحة النووية وعكس مساره .

وفي سياق الاقتصاد العالمي ، حظيت مشكلة الديون الخارجية الان ، وبحق ، بالاولوية في المناقشات الدولية . وتعتقد حكومتي ان هذه المسألة يجب ان تعالج على اساس واقعي يأخذ في الاعتبار الرغبة في التوصل الى حلول محددة . وبهذا الاعتقاد تؤيد ايطاليا بقوة المنظمات الدولية المعنية . كما نأمل بان تحظى تدخلات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بالمزيد من الروح التضامنية .

واذا عالجنا هذه المشكلة بشكل منغل ورشيد فاننا سنكون قادرين على ايجاد حلول مناسبة تخلصنا من مشكلتين معقدتين ، هما : العبء الذي لا يمكن تحمله والذي قد يؤثر تأثيرا خطيرا على فرص التنمية في المستقبل من ناحية ، ومن الناحية الأخرى

مخاطر الافلاس التي من شأنها ان تفسد النظام الاقتصادي العالمي وتستنفد موارد التمويل والائتمان بما يضر بالدول الاضعف بوجه خاص .

ومهما كان حجم التقدم الذي احرز فاننا نظل بعيدين كل البعد ، لسوء الحظ ، عن تحديد علاجات فعالة في هذا المجال .

ان ايطاليا تؤمن بنظرية التعددية . ففي عالم تسوده المصالح الخاصة لكل بلد على حده او مجموعة من البلدان وتعلو في نهاية الامر على المصالح الجماعية المتعلقة بالتمايش السلمي واحترام القانون الدولي ، نرى اننا يجب ان نؤكد على المقترحات التي تنبع من مجتمع الدول في إطار الامم المتحدة .

وفي هذا الصدد ، تتجه افكارنا قبل كل شيء الى الشرق الاوسط . فما زالت المقترحات التي تظهر في قراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٢٨ (١٩٧٣) تمثل المرجع الاساسي الذي يستند اليه في السعي من اجل التوصل الى حل دائم وبالتالي فعال .

ولا يزال موقفنا من الشرق الاوسط مبنيا على المبدأين الاساسيين اللذين اعربت عنهما في مناسبات عديدة بلدان الاتحاد الاوروبي ، وهما : حق كل الدول في ان تعيش في سلم وامن ، وحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير مع كل ما ينطوي عليه ممارسة هذا الحق من أمور .

ونحن نرحب بالاتفاق الاردني الفلسطيني الاخير الذي يستهدف وضع اساس لنهج تفاوضي مشترك ، حتى وان لم يكن قد توصل بعد الى النتائج التي كنا نود ان يتوصل اليها . فهذا الاتفاق يقرب بين مواقف طرفين من الاطراف المتنازعة الرئيسية في عملية السلام ، ويقدم عنصرا ديناميا في تلك المنطقة المضطربة . وتتمثل بذلك أيضا ، فسي رأينا ، المقترحات التي تقدمت بها مصر والتي تؤدي الى بدء مرحلة تفاوضية جديدة مع اسرائيل . وفي سياق مسألة الشرق الاوسط أيضا ، تعتقد الحكومة الايطالية انه من الضروري ادخال سوريا في عملية الاستقرار والسلام بالمنطقة .

وبنفس هذه الروح البناءة ، لن ندخر وسعا في تشجيع عودة الاحوال الطبيعية في لبنان فيما يتعلق باستقلاله وسلامة اراضيه .

وأود أيضا ان اوضح ان ايطاليا زادت هذا العام من مساهمتها بالمال والرجال في قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان ، التي نعتبرها عنصرا اساسيا في اسهام الامم المتحدة في التوصل الى التسوية السلمية لنزاع من أخطر نزاعات عصرنا .

وفي تناولنا لمشكلة الشرق الاوسط اود ان اقول اننا نشعر بحزن عميق ازاء ما يحدثه الصراع الايراني - العراقي من آثار على السكان المدنيين . ان أسباب هذا الصراع تبدو منافية لأي منطق غير منطق التدمير الذي لا ينتهي . ولا بد من ان نتمساءل بجدية عما اذا كان ينبغي لمجتمع الدول ان يستسلم لعجزه عن التدخل بأي شكل من الأشكال لاقناع الطرفين المعنيين بقبول وقف اطلاق النار .

وفي منطقة البحر المتوسط ، نجد ان أزمة قبرص لم تحسم بعد مع الأسف ، ونحن نؤيد بلا تحفظ أنشطة الامين العام ، ونوجه نداء عاجلا الى الاطراف المعنية لكي تقدم دليلا مخلصا ومحددا على رغبتها في التفاوض .

وفي اطار اهتمامنا المباشر بمنطقة البحر المتوسط ، نولي عناية خاصة لعلاقتنا بمالطة . ونحن ننوي تطوير هذه العلاقات مع احترامنا الكامل لموقف الحكومة المالطية القائم على الحياد وعدم الانحياز والذي تعتبره ايطاليا عنصرا ايجابيا .

ان امريكا اللاتينية ، وهي منطقة تنظر ايطاليا اليها باهتمام وعناية ، تقوم الان بدور تتزايد أهميته على المسرح العالمي . فالعمليات التي تعود بمقتضاها معايير الديمقراطية الى هذه القارة دليل واضح على النضج المتطور ، الذي لا يسعنا إلا الترحيب به بارتياح بالغ .

بيد انه ما زالت هناك لسوء الحظ مناطق معتمة في امريكا اللاتينية . ولذا فاننا نقدر تقديرا خاصا بعض دلائل التغيير كالتفاهم الذي تسنى التوصل اليه في شيلي بين القوى الديمقراطية ، نتيجة لمبادرة الكاردينال بريماتي فريسنو ، وهي مبادرة استهدفت تمهيد الطريق او الانتقال الى الديمقراطية الكاملة التي نتطلع اليها . لذلك ينبغي لحكومة شيلي وقواتها المسلحة ان تستجيب بطريقة بناءة لذلك التطور الهام .

ومن البواعث الاخرى على القلق الازمة السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي ما تزال قائمة في امريكا الوسطى ، رغم ما احرز من تقدم في عملية استعادة الديمقراطية في بعض بلدان المنطقة .

نحن نتفهم تماما أهمية الاستقرار في منطقة امريكا الوسطى والكاريدي من اجل الحفاظ على سلام العالم . ولهذا ، سوف نواصل تأييد أية مبادرة كمبادرة مجموعة كونتادورا لتخفيف حدة التوتر وتحقيق السلم .

وبهذه الروح ، سوف نؤيد في اجتماع لكسبيرغ الذي سيعقد في تشرين الثاني/نوفمبر القادم ، استمرار الحوار الذي بدأ في العام الماضي بسان خوسيه في كوستاريكا بين البلدان العشرة الاعضاء في الاتحاد الاوروبي واسبانيا والبرتغال وبلدان مجموعة كونتادورا وبلدان امريكا الوسطى الخمسة .

وفي القرن الافريقي ، وهي منطقة ترتبط بها ايطاليا بروابط تاريخية وتعاون متزايد ، سوف نواصل جهودنا لحسم النزاعات التي ما تزال قائمة عن طريق عمليات تفاوضية مرتكزة على مبادئ ميثاقى الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية . وبفضل الحوار والتعاون بشأن موضوعات ذات مصلحة مشتركة سيتمكن التوصل الى حلول تقوم على اساس احترام وحدة اراضي الدول في اطار الحدود القائمة . وعلى عدم التدخل في الشؤون الداخلية ، اخذا في الاعتبار للهويات التاريخية والثقافية لشعوب المنطقة . وفيما يتعلق بالمشكلات الخطيرة لقارة آسيا ، نأمل ان يستخدم نفس الاسلوب القائم على الحوار والصبر ، والمفاوضات الشجاعة والبناءة التي تؤدي الى حلول تستند الى مبادئ الامم المتحدة .

وفي هذا السياق ، سوف نتابع عن كثب الازمتين الخطيرتين اللتين تعاني منهما المنطقة في افغانستان وكمبوتشيا .

وفيما يتعلق بافغانستان ، فان الاقتراحات الواضحة التي تقدمت بها الجمعية العامة لم يؤخذ بها ، وما زال ذلك البلد يعاني من بلايا الحرب .

وشمة مسالة اخرى تشير قلقنا هي التوتر على حدود باكستان ، وخاصة بسبب عمليات القصف التي أدت الى العديد من الضحايا المدنيين في صفوف الباكستانيين بتلك

المنطقة . وترى ايطاليا انه من الجوهري أن يبذل كل جهد للتوصل الى تسوية لتلك المسألة ، وتؤكد نداءها الذي وجهته الى الاطراف المعنية بأن تعتمد منهجاً بناءً في مفاوضات جنيف .

أما بالنسبة لكمبوتشيا ، فتود ايطاليا مرة أخرى أن تجدد نداءها القوي لإعادة القانون الدولي الذي ينتهك . ونحن نحث الاطراف المعنية على أن تبدأ مفاوضات جادة يمكن أن تؤدي الى حلول تكفل الحرية والعدالة والسلام لشعب كمبوتشيا .

وفيما يتعلق بكوريا ، تنظر ايطاليا نظرة ايجابية الى استئناف المحادثات المباشرة بين سيول وبيونغ يانغ حول المسائل الاقتصادية والانسانية . ونأمل أن تتمتع رقعة تلك المحادثات تدريجياً لتشمل قطاعات أخرى ، كالرياضة على سبيل المثال ، حتى يمكن لسيول أن تستضيف الالعاب الاولمبية القادمة التي ينبغي أن تكون خالية من أية توترات سياسية . ومن شأن ذلك دون شك ان يوجد جواً من الانفراج الدائم في شبه الجزيرة ، ويعزز بالتالي فرص إعادة توحيدها . وإذ نأخذ ذلك في الاعتبار ، نحيد أيضاً قبول عضوية الكوريتين في هذه المنظمة لان ذلك من شأنه أن يضيق فجوة لا ضرورة لها .

إن ميثاق الأمم المتحدة التي نحتفل هذا العام بالذكرى الأربعين لتأسيسها ، يوفر وسائل لو شئنا ان نستخدمها لأمكننا الامتجابة لحاجات الشعوب التي تمر بمرحلة من التغيير المفاجئ .

إن الأمم المتحدة قد أصبحت محفلاً فريداً للاجتماعات والمناقشات والتعاون ، على أساس الوعي بأن مبادئ الأمم الكبيرة والصغيرة مرتبطة بعضها ببعض ارتباطاً وثيقاً . وفي سياق هذا التطور نحو التعددية وهو تطور نعتبره ايجابياً بدرجة كبيرة ، ما زالت النزاعات والصراعات موجودة . وهذه الصراعات حتى وإن كانت ذات طبيعة قطاعية محدودة ، يمكن أن تصبح - خلال ظاهرة التكامل العام - أحداثاً عالمية تحمل في طياتها بذور الخطر للجنس البشري ككل .

ولهذا ، يبدو لي مناسباً عشية عام جديد نعتزم أن نكرمه للسلام ، أن الفست النظر الى الدور الذى يمكن لهذه المنظمة أن تلعبه بشكل أكبر ، بوصفها محفلاً يتوقع الاحداث ويسبقها ليوجهها نحو تعايث منظم متناسق بين الأمم والشعوب .
 وحكومة ايطاليا سوف تسهم في تحقيق هذا الهدف اقتناعاً منها بأن السلام لا يتجزأ وأنه يكتسب يوماً بعد يوم من خلال التضحيات والتنازلات بغير تراخ في يقظتنا أو استسلام لأغراء اتخاذ الحلول السهلة .

السيد دزداريفيتش (يوغوسلافيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : فى

لحظة المأمة الكبيرة التي لحقت بشعب المكسيك المديق ، لا يسعني ، بادى ذى بدء ، إلا أن أعرب عن صادق عزاء شعب يوغوسلافيا وتضامنه . ونحن على اقتناع بأن المجتمع الدولي سيبدل قصارى جهده لتقديم الفوث الضرورى للمكسيك حكومة وشعباً ، وهي التي لا تألوا جهداً للتغلب على آثار هذه الكارثة الرهيبة .

السيد الرئيس ، إنه لمن دواعي سرورى أن أهنتكم ، وانتم ممثل اسبانيا البلد الذى ترتبط به يوغوسلافيا بعلاقات طيبة وودية ، لانتخابكم للمنصب الرفيع رثيماً للدورة الحالية للجمعية العامة للأمم المتحدة التي نحتفل بالذكرى الاربعين لإنشاءها .
 وأود أيضاً أن أعرب عن تقديرنا للسيد خافيير بيريز دى كوييار لجهوده المستمرة من أجل جعل الأمم المتحدة محفلاً لاجراء حوار منصف بشأن جميع المسائل ذات الأهمية الحيوية للمجتمع الدولي .

إننا نأتى الى الدورة الاربعين للجمعية العامة ونحن نشعر بأننا يجب ان نستعيد ، من أجل المستقبل ، ذكرى الدرب التي سارت عليها منظمنا الى ان وصلت الى الوقت الذى نحتفل فيه بهذه الذكرى . وعلاوة على ذلك ، نأتى باحسان بالمسؤولية لاتخاذ قرار مشترك في نقطة التحول التاريخية هذه يكون موضوعه ما الذى ينبغي عمله بغية اقامة عالم أفضل وأكثر عدلاً .

لقد آمت الأمم المتحدة كتعبير عن رغبة وجهود الشعوب المحبة للسلام فى العالم ، ولتنطلق بعد حرب سببت دماراً وخسارة فى الأرواح لم يسبق لهما مثيل ، ولكي

تسير على طريق السلم والتعاون على قدم المساواة ، وهو طريق من شأنه أن يضمن تحقيق التطلعات الجوهرية للبلدان والشعوب ، تلك التطلعات التي تعني بالحرية والاستقلال والتقدم . إن المبادئ والاهداف المنصوص عليها في الميثاق الذي جعلناه عالميا ، كانت مرشدنا ومؤيدنا في ضمان الحقوق الاساسية غير القابلة للتصرف لجميع البلدان والشعوب بغض النظر عن العرف ومستوى التنمية والنظام السياسي . وقد أظهرت التجربة أنه لا يمكن للسلم أو التقدم الحقيقيين أن يسودا في العالم ما لم تمارس تلك الحقوق ممارسة تامة .

وخلال الاعوام الاربعين التي انقضت على وجود الامم المتحدة ، تعرّض العالم لتغيرات كبيرة . وكانت الامم المتحدة جزءا لا يتجزأ من تلك التغيرات ، تؤثر فيها وتتأثر بها فتتغير في الوقت ذاته . وخلال تلك العقود ، أسهمت منظماتنا اسهاما كبيرا في صيانة السلم والامن في العالم . وتحت رعاية الامم المتحدة وبمساعدها ، تحقق انتصار الشعوب في كفاحها من أجل التحرر من الحكم الاستعماري وهيمنته * .

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد ماكيثا (ليسوتو) .

وقد دخلت الدول ذات السيادة حديثة الاستقلال الساحة العالمية وهي متساوية الحقوق مما ترتب عليه حدوث تغيير جذري في خريطة العالم . وفي معظم الاحيان التي كنا نتلمس فيها سبل مجابهة التحديات الكبرى التي كان ينبغي لنا التصدي لها ، برهن هذا المحفل العالمي على الصبر والحكمة والايمان بالتقدم . فهذا هو المحفل الذي وصلنا فيه الى صياغة للممارسات الدولية الجديدة والوعي الدولي برغم كل ما اعترضنا من صعب . وهو أيضا المحفل الذي أرسينا فيه القواعد التي تحكم العلاقات فيما بين الأمم والدول ذات السيادة وقمنا بتصنيفها وتنسيقها وحاولنا اضاء الطابع العالمي عليها . وفيه اعتمدنا مفهوم النظام الاقتصادي الدولي الجديد . وهو المحفل الذي حددنا فيه المثل العليا التي تحقق العلم والتقدم للجميع بما يتماشى وظروف العصر الحديث ، الأمر الذي يسهم في تضييق المجال أمام استخدام القوة ومواصلة سياسة السيطرة .

وخلال تلك الفترة ، احرزت البشرية تقدما عظيما في كافة الميادين . وافسحت الثورة التكنولوجية المجال لظهور امكانيات كانت من قبل تعد ضربا من ضروب الخيال .

كما أن النضال في سبيل الحرية والاستقلال وفي سبيل اقامة علاقات دولية منصفة وعالم خال من التكتلات ، فضلا عن تحقيق التنمية أفضى الى ظهور سياسة عدم الانحياز ، وهي سياسة تعد عنصرا أساسيا في هذا النضال أصبحت ، بما تنطوي عليه من مبادئ وأهداف وقوة دفع ، عاملا مستقلا لا غنى عنه يؤثر تأثيرا ايجابيا على العلاقات الدولية .

بيد أن تلك العقود الطويلة جلبت لنا الكثير من خيبة الامل والالام ، لأن عددا لا يستهان به من الآمال التي راودتنا على مدى ٤٠ عاما ظل دون تحقق حتى الآن ، وظل الخطر يتهدد بشكل دائم مقاصد الميثاق ومبادئه المتعلقة بحفظ السلم والامن الدوليين وينتقص من احترام المبادئ الخاصة بحق جميع البلدان في تقرير المصير والمساواة في السيادة والامتناع عن التهديد باستخدام القوة وفض المنازعات بالوسائل السلمية واحترام حقوق الانسان والحرية الأساسية . كما أن انجازات البشرية ليست في متناول الجميع . فالكثير من شعوب العالم يعاني الحرمان من الغرم الأساسية للتنمية ومن شظف العيش .

ومن ثم ، يجدر التساؤل عن طبيعة السلم الذي نعيش في ظله ، وعن المسافة التي تفصل ما بيننا وبين السلم العالمي الدائم . ومما يبعث على الأسف أن السلم الذي نشهده اليوم ليس دائما أو عالميا ، لاننا نعيش في حالة من الريبة المستمرة في مواجهة التحديات والحروب والصراعات المحلية والتنافس بين التكتلات وسباق التسلح . وبعد انقضاء أربعة عقود على أشنع حرب عرفها التاريخ ، نتساءل عما اذا كان قد أمكن فعلا القضاء على خطر نشوب حرب جديدة ، واذا كان ذلك قد تحقق ، فإلى أي مدى ؟ . فليس هناك ما يطمئنا الى ان حربا جديدة أفظع وأشد تدميرا من سابقتها لن تندلع . ان العالم قد ظل ، منذ فترة طويلة ، على مفترق طرق تاريخي . أي السبل نسلك لنكفل السلم الدائم ؟ ما السبل الذي ينبغي لنا أن نسلكه كي نتغلب على كل العوامل التي تجعل هذا السلم هشاً ومشكوكا فيه ؟ ما السبل الذي ينبغي لنا أن نسلكه لنقضي على كل أشكال الظلم وعدم المساواة حتى يتسنى تحقيق التنمية والتقدم في عالم يتمتع فيه الجميع بالسلم ؟

إن الوعي بضرورة اجراء تغييرات جذرية في كافة مجالات العلاقات الدولية ينمو في العالم بشكل مطرد ، شأنه في ذلك شأن القوى المناضلة في سبيل تحقيق تلك الغاية . ذلك أن هذه التغييرات يمكن أن تنتشلنا من الفترة التي نجابه فيها تحديات خطيرة تعترض طريق الاهداف التي حددناها لانفسنا في هذا المحفل . وينبغي للمرء في عالمنا المعاصر الزاخر بانجازات العقل البشري العظيمة ألا يقف مكتوف اليدين بينما تشن الحروب في سبيل الفير ويموت الناس جوعا أو يعيشون بلا أمل . ولا يسعنا أن نقرر أو نتفاض عن فكرة إرساء السلم والرخاء على تلك الاسس . كما أننا لا نستطيع أن نقرر أو نتفاض عن الفكرة القائلة بإمكانية كفالة السلم والتقدم عن طريق تكديس أسلحة ذات قدرة تدميرية متزايدة . إن سباق التسلح يعرّض أمن الجميع للخطر في حين أن انعدام التكافؤ في العلاقات الاقتصادية وغيرها يهدد التعايش بين البشر وتعاونهم على أوسع نطاق ممكن .

إن بلادى تولي أهمية قصوى لقضايا نزع السلاح ، اقتناعا منها بأن الأمن واستقرار العلاقات في جميع أنحاء العالم لا يمكن أن يثنينا في ظل تهديد السلاح . لقد أصبح نزع السلاح القضية الحيوية بالنسبة لبقاء الإنسانية . فالنفقات العسكرية التي بلغت في السنة الحالية أرقاما خيالية تعوق تنمية الأمم وتقدمها ، ورغم أن الاعلان عن اجراء مفاوضات بين الدولتين العظميين الرئيسيتين يبعث على كثير من الارتياح ويشيع الأمل في الصدور ، إلا أن استمرار سباق التسلح ومحاولات توسيع نطاقه ليشمل الفضاء الخارجي يشير مخاوف جديدة . ان بدء عملية نزع السلاح النووي والتقليدي على حد سواء تكتسي في ظل الحالة الدولية الراهنة أهمية قصوى . وفيما يتعلق بنزع السلاح ، نرى الاتجاه واضحا . كما أن التدابير المتعين اتخاذها على وجه الاستعجال لوقف سباق التسلح معروفة تماما . وينبغي السير في ذلك الاتجاه وتنفيذ تلك التدابير .

ان مطالبنا وتوقعاتنا تتجاوز مجرد الشروع في عملية وقف سباق التسلح .
وتوقعاتنا تنصب على خلق مناخ يؤدي الى تخفيف حدة التوتر الدولي ، مما يترتب عليه
حل جميع المشاكل التي تعرض السلم والامن للخطر .

في الجنوب الافريقي يراق دم الابرياء لمجرد سعيهم للحصول على حقوق الانحسان
الاساسية في الحرية والامتقلال والتحرر من السيطرة والقمع العنصرى . وفي جنوب
افريقيا ، وفي هذا الوقت بالذات ، يلقي المئات من البشر مصارعهم لمجرد انهم
يطالبون بالحصول على حقوق متساوية . ينبغي الا يكون هناك مزيد من التردد بشأن
تطبيق العقوبات الواردة في الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة على نظام
بريتوريا . ومن خلال عقد المؤتمر الوزارى في لواندا ، واتخاذ قرار بعقد مؤتمر
القمة الثامن لبلدان حركة عدم الانحياز في دولة محبة للحرية من دول خط المواجهة هي
زيمبابوى ، عبر عالم عدم الانحياز عن تضامنه الكامل وتأييده لكفاح شعب جنوب
افريقيا وللکفاح من اجل التحرير النهائى لناميبيا وامتقلالها ، بقيادة ممثلها
الشرعى والوحيد "سوابو" . ونحن ندين بشدة اعمال الضغط المستمر والعدوان الصارخ
التي تقوم بها جنوب افريقيا ضد انغولا غير المنحازة .

ولا غنى عن بذل جهود متضافرة لوضع نهاية للحرب بين ايران والعراق
فاستمرارها لا مبرر له على الاطلاق . كما ان ممارسة الشعب الفلسطينى الكاملة لحقوقه
المشروع في تقرير المصير وفي اقامة دولته الخاصة به تحت قيادة منظمة التحرير
الفلسطينية باعتبارها ممثله الشرعى لم تعد تحتل التأخير ، وهو ما ينطبق ايضا على
انسحاب القوات الاسرائيلية من جميع الاراضى العربية المحتلة .

اننا نشعر بقلق عميق ازاء تعميد الضغوط والتدخلات العسكرية ضد سيادة
واستقلال نيكاراغوا . وينبغي لشعوب كمبودشيا وافغانستان وغرينادا ان تحصل على
امكانية تقرير مصائرهم بانفسهم دون تواجد للقوات الاجنبية في اراضيها . اننا نؤيد
جميع الجهود الرامية الى الحفاظ على سلامة قبرص الاقليمية واستقلالها . كما نؤيد ايضا
الجهود التي تبذلها جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية من اجل تحقيق تطلعات الشعب
الكورى الى توحيد البلدان .

تعتبر العلاقات الاقتصادية الدولية جبهة من الجبهات الرئيسية للكفاح من اجل التنمية المستقرة للعالم باكماله ، ومن اجل اضاء المزيد من الديمقراطية على العلاقات الدولية . ولا يمكن ان تكون هناك تنمية آمنة وبقاء اكيد لاي فرد في ظروف الفجوة الضخمة القائمة حليا بين مستوى التنمية والوفرة والتي تتسع باستمرار .

يواجه العالم النامي مشاكل بقاء اساسية . لقد تعرضت التنمية في قاراتها كلها للركود . واذا استمر معدل النمو الحالي دون تغيير ، ستحتاج البلدان النامية الى ما يقرب من قرن كامل حتى تصل الى المستوى الحالي للبلدان المتقدمة في العالم . ومع ذلك ، سيشكل مكانها ٨٠ في المائة من سكان العالم في عام ٢٠٠٠ .

وقد ادى عبء الديون الضخم الذى يشغل كواهل البلدان النامية الى تفاقم الحالة بصورة مثيرة . وكرمت بلدان عدم الانحياز قدرا كبيرا من اهتمامها لذلك الموضوع في مؤتمرها الذى عقد في لواندا . ودعت المؤسسات المالية والمصرفية الدولية ، وكذلك حكومات البلدان الدائنة ، الى المشاركة في حوار سياسي بقاء بغية التوصل الى حل عادل ودائم لهذه المشكلة . كما اقترحت ايضا العديد من التدابير المحددة والواقعية التي يمكن ان تكون اساسا للتوصل الى اتفاق حول هذه المشكلة التي اتسع نطاقها بما تجاوز الحدود الاقليمية ، واصبحت مشكلة سياسية عالمية .

اننا نطالب ، بالمشاركة مع جميع البلدان غير المنحازة والنامية ، بالبحث العاجل عن الحلول من خلال حوار مع البلدان المتقدمة لا بشأن الديون فحسب ، بل ايضا بشأن القضايا الاخرى التي يتوقف عليها مستقبل الجميع وتعتمد عليها التنمية . وهذا في صالح البلدان المتقدمة والبلدان النامية على السواء ، وفي صالح الدائنين والمدينين معا . وقد يؤدي اى تاخير في اجراء ذلك الحوار الى سلسلة من ردود الفعل تتمثل في القلاقل والاضطرابات وتؤدي الى عواقب وخيمة . ويوغوسلافيا تطالب الامم المتحدة بالقيام بدور نشط في حل مشكلة الديون هذه . ولا يعني ذلك منع اشتراك المنظمات الدولية الاخرى . ونعتقد ان كل شيء يمكن القيام به من اجل ضمان عقد "مؤتمر دولي معني بالنقد والتمويل من اجل التنمية" في اقرب فرصة ينبغي القيام به

في الدورة الحالية للجمعية العامة . ونحن نؤيد تماما طلب منظمة الوحدة الافريقية بشأن عقد دورة استثنائية للجمعية العامة للامم المتحدة تكري للالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا .

واود ايضا ان اشير الى الهمية التي نعلقها على اعتماد اعلان الحق في التنمية في هذه الدورة . فنحن نعتبر ذلك الحق جزء لا يتجزأ من الجهود الرامية الى النهوض بحقوق الانسان والحريات .

لقد اسهمت يوغوسلافيا ، باعتبارها من مؤسسي الامم المتحدة ومن خلال التزامها ونشاطها في هذا المحفل خلال العقود الاربعة الماضية ، في السعي للتوصل الى حلول لجميع المشاكل التي تشغل كاهل العالم اليوم . واود ان اذكر بالايمان العميق للرئيس تيتو للامم المتحدة ورسالتها في اضاء الطابع الديمقراطي على العلاقات الدولية . ونحن مصممون على المضي في هذا الطريق مع كل من يشاطرنا نفس الطموحات .

بالرغم من التحديات العديدة ، تاكدت القيمة الشابتة لميثاق الامم المتحدة خلال السنوات الاربعين الماضية . ويحتاج العالم اليوم ، اكثر من اى وقت مضى ، الى اعادة التاكيد على دور الامم المتحدة . وتؤمن يوغوسلافيا ايمانا عميقا بان الامم المتحدة تعتبر عاملا لا يمكن الاستغناء عنه في عملية تجميع البلدان معا على قدم المساواة من اجل القيام بالمساعي الرامية الى حل المشاكل الحيوية للعالم . ولهذا السبب بالتحديد ، سيظل العالم بحاجة الى الامم المتحدة خلال العقود القادمة .

الا انه اذا ما استمرت الفجوة في مستويات التنمية في الاتساع ولم يوقف سباق التسلح ، فان التساؤل يثور حول ما اذا كنا سنحتفل بالذكرى السنوية في المستقبل وبأى شكل سيكون ذلك ، وماذا ستكون عليه حال العالم آنئذ ؟ ينبغي ان نجد اسلوبا يضمن التنمية للجميع . فلا يمكن ان يكون وجود السلام بدون التنمية ، ولا يمكن ان تتحقق التنمية بدون سلام . ومن ثم ، ينبغي ادخال عنصر جديد على السلام والانفراج واعطائهما زخما جديدا . ولا يمكن ان تتحسن الرفاهة المادية والروحية وتزول الخلافات وتتعرز اوضاع الشعوب والبلدان والكرامة الانسانية الا في عالم يسوده السلام .

لنبذل قصارى جهودنا كي نجعل من العقد الخامس للامم المتحدة عقدا مفتوحا
للتعاون والتفاهم وحل المشاكل من خلال الجهود المتضافرة ، بما يخدم الممالح
المشتركة لجميع البلدان . ويمكن ان يتم ذلك من خلال تدعيم دور الامم المتحدة وتوفير
قدر اكبر من الفعالية لانشطتها . واننا على اقتناع بان التجمع القادم لرؤساء الدول
والحكومات في هذا المحفل ذاته سيعطي قوة دفع خلاقة قوية لتلك الجهود ولذلك التطور.

السيد بن علوي (عمان) : السيد الرئيس ، انه لمن دواعي السعادة ان اتقدم بالتهنئة الحارة لانتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها الاربعين . وان قناعتنا لاكيدة بان الخبرة التي تاتون بها لهذا المنصب الكبير لها واسعة وعميقة وسوف تكون سندا اكيدا لنجاح هذه الدورة التي نحتفي فيها بالذكرى الاربعين لانشاء الامم المتحدة ، والتي تعلق عليها شعوب العالم قاطبة آمالا كبيرا . ومما يزيد غبطتنا بهذه المناسبة انكم تمثلون بلدا صديقا ترتبط به بلادى بأواصر الصداقة والاحترام ، الا وهو اسبانيا ، التي ارتبطت كذلك بعالمنا العربي بأواصر قوية ووشائج تاريخية ما زالت حتى الان تؤثر بشكل ايجابي في تطور العلاقات مع الشعوب العربية ، كما يسمدني ان اعرب عن تقديري العميق لرئيس الدورة السابقة السيد بول جون لوماكا ، الذي اكسب بحكمته ودرايته وحزمه اعمال تلك الدورة عمقا وسلاسة تجليا في الاسلوب الممتاز الذي ادارها به وفي الكيفية التي انتهت بها الجمعية العامة اعمال دورتها التاسعة والثلاثين .

وانتهز هذه الفرصة لاعبر للامين العام للامم المتحدة ، سعادة السيد خافيير بيريز دي كوييار عن تقديري لما بذله من جهود قوية منذ توليه هذا المنصب ، متمنين له كل النجاح في المهام التي تواجهه ، وهي مهام سامية لا تخلو من الصعوبة والتعقيد ، مؤكداين له تاييدنا لاهداف هذه المنظمة الدولية ، وايماننا الراسخ بضرورة بقائها قوية تؤدي دورها الرائد في إبعاد شبح الحروب والاسهام الفعال في حل المشاكل الدولية .

انتهز هذه المناسبة لاعرب لوفد جمهورية المكسيك عن مشاعر التضامن والمواساة العميقة مع حكومة وشعب المكسيك الذي تعرض لكارثة الزلزال المأساوية التي ادت الى خسائر جسيمة في الارواح والممتلكات . ونحن نأمل ان تتضافر الجهود الدولية للعمل على التخفيف من وطأة وأثر هذه المحنة .

اننا ونحن نحتفل بالذكرى السنوية الاربعين لانشاء الامم المتحدة ، نجدد التزامنا بمقاصد ومبادئ الميثاق ، ونسعى لهدف زيادة تعزيز دور الامم المتحدة

بمفتها المحفل الدولي الوحيد الذي تنشد الدول جميعها من خلاله تحقيق السلم والتقدم والعدالة .

اننا نعيش اليوم في عالم تتغير فيه الاحداث بسرعة لم يسبق لها مثيل ، كما ان الازمات والتحديات التي تواجهها بعض الدول والشعوب يتجاوب مداها وتأثيرها في جميع ارجاء هذه الكرة الارضية . اننا نحيا كاسرة دولية واحدة تتداخل فيها الازمات وتؤثر في بعضها البعض ، وانه لا سبيل لمنظمتنا هذه ان تبقى بمعزل عن تلك الازمات . وبالرغم من الوجود المستمر لبؤر التوتر في اجزاء كثيرة من العالم ، فقد بقيت الامم المتحدة المحفل الدولي الذي تسعى اليه الدول المتخاصمة لتحتمي بمظللتها ولتحقق السلام فيما بينها . لقد حافظت الامم المتحدة على عدم تطور الحروب الاقليمية الى حروب عالمية ، كما اثبتت انها قادرة على التوصل الى حلول تمشي وقضيتي السلم والتنمية العالميين وعلى اتباع نهج متوازن تجاه القضايا الدولية الراهنة .

لقد اتخذت سلطنة عمان مواقف واضحة ومعروفة من بؤر التوتر السياسي الرئيسية التي تجابه مجتمعنا الدولي . وان سياسة سلطنة عمان الخارجية تلتزم بالعمل على حل الخلافات الدولية عن طريق الحوار والتفاهم ، وتتقيد بالمعايير القانونية والاخلاقية وتستشير بالمبادئ والاهداف التي وضعتها منظمة الامم المتحدة وتلتزم بقراراتها وتوصياتها .

اننا في كل عام نجري استعراضا وتقييما لكل ما تم انجازه ، ثم نتناول ذلك العدد الكبير من المسائل الدولية الهامة المدرجة في جدول اعمال الجمعية العامة . واذا ما قورن الوضع الدولي اليوم بما كان عليه قبل عام فانه على الرغم من الجهود الحثيثة التي بذلت ، فان الموقف الدولي لا يزال يتسم بتعاقد التوتر والنزاعات والصراعات تزداد حدة ، والازمات الاقتصادية تمسك بخناق الدول .

ان جدول اعمال هذه الدورة تتصوره نفس تلك القضايا التي عاصرتها الجمعية العامة في دورتها السابقة ، وعدم تمكن الامم المتحدة من ايجاد الحلول الناجحة

لمختلف المشكلات التي تعالجها مرجعه تجاهل بعض الدول لقراراتها وتوصياتها . وقضية فلسطين هي ابرز الامثلة على ذلك .

ان قضية الشعب الفلسطيني هي اهم واقدم القضايا التي عارضتها منظمة الامم المتحدة منذ نشأتها . اننا وإذ نحتفل هذا العام بمرور ٢٥ عاما على اصدار اعلان حق الشعوب المستعمرة في الحرية والاستقلال ، فان اسرائيل لا زالت تفرض احتلالها على الاراضي العربية وترفض اعطاء الشعب الفلسطيني حقه للعيش بسلام في وطن آمن ومستقر . ان العقبة الحقيقية التي يواجهها المجتمع الدولي لايجاد حل لقضية شعب فلسطين هي امتناع اسرائيل عن التقيد بالقرارات التي اصدرتها الامم المتحدة وعن تنفيذها وعدم تجاوبها مع جميع المبادرات الرامية لايجاد تسوية عادلة لمشكلة الشعب الفلسطيني .

ان قضية الشعب الفلسطيني لا تفتقر الى المبادرات . فهناك العديد منها ، وأخص منها بالذكر إعلان البندقية لدول الاتحاد الاقتصادي الاوروبي ، ومبادرة الرئيس السوفياتي بريجينيف ، ومبادرة الرئيس الامريكى ريفان ، وإعلان القمة العربية في فاس ، وإعلان جنيف لعام ١٩٨٢ ، وآخرها المبادرة الاردنية الفلسطينية التي لقيت الاستحسان من مؤتمر القمة العربي الاستثنائي الاخير الذي عقد في الدار البيضاء ، والتي يمكن أن تكون أداة لتحقيق سلام عادل ودائم .

لقد أثبت العرب ، بقبولهم المبادرات السلمية ، أنهم دعاة أمن وسلام . ولكن ليس السلام الذي تتطلع اليه اسرائيل وفرضه بالقوة وبسياسة الامر الواقع ؛ وإنما السلام القائم على العدل وعلى الشرعية الدولية المتمثلة في قرارات الامم المتحدة ، والداعية إلى انسحاب اسرائيل من جميع الاراضي العربية المحتلة ، وإقامة وطن قومي للشعب الفلسطيني، حتى يمكن أن يتعايش الشعبان : الشعب الفلسطيني في دولته المستقلة مع الشعب الاسرائيلي .

لقد أثبتت الايام بدون أدنى شك ، إن الامن والاستقرار لن يتحققا لاسرائيل طالما استمرت في تجاهلها لحقوق الشعب الفلسطيني ، وواصلت احتلالها لاراضي الدول العربية المجاورة لها ، منتهكة بذلك سيادة وأمن تلك الدول . وأصبح واضحا كذلك أن منطق القوة العسكرية الاسرائيلية لن يخلق الاستقرار والهدوء في المنطقة .

إن اللجوء الى الحوار هو السبيل الامثل لتحقيق السلم والاستقرار في الشرق الاوسط . وسلطنة عمان ، إيماننا منها بهذا الهدف ، قد أيدت جميع الجهود الداعية والرامية الى تحقيق السلام العادل .

ان على اسرائيل أن تتحلّى بالشجاعة والحكمة ، ولو لمرة واحدة ، كما تحلّسى بها العرب والفلسطينيون ، وأن تقدم الأدلة المادية على أنها حقا تسعى الى السلام ، السلام العادل والثابت والدائم للجميع . ان على الدول الصديقة لاسرائيل دورا هامسا لحملها وتشجيعها على القيام بتلك الخطوات ، وذلك قبل فوات الاوان .

ان منطقة الخليج مازالت منذ خمس سنوات تشهد حربا تعد من أكثر الحروب فتكا

بالأرواح البشرية ، مغلقة وراءها الكثير من الخسائر والدمار في الممتلكات والمنشآت والمرافق . إننا نناشد جميع الدول ضرورة إعطاء المزيد من التركيز والاهتمام ، والإسراع في إيجاد حل معقول لإنهاء هذه الحرب الدائرة بين الجارين العراق وإيران . ان استمرار هذه الحرب بالصورة التي هي عليها لإمر جدير بالفعل بتضافر الجهود بغية إيفاقها بصورة حاسمة ونهائية .

وإذا كانت هذه الحرب قد انحصرت حتى الآن في نطاق دائرة المنطقة الواقعة بين الدولتين المتحاربتين ، إلا أن ذلك لا يضمن عدم انتشارها مستقبلا ال خارج حدود هاتين الدولتين . كما أن عدم قدرة أي منهما على هزيمة الدولة الأخرى عسكريا يجب ألا يكون مدعاة لعدم الاهتمام الدولي بانتهاء هذه الحرب ، والاعتقاد بأنها لم تعد تشكل تهديدا للأمن والسلم الدوليين . ان التوتر والمجابهة وعدم استقرار العلاقات بين الدول ، وصراع المصالح والتحالفات الدولية قد يخلق من حرب الخليج بؤرة لصراع دولي يهدد الأمن والاستقرار في جميع الدول الواقعة في منطقة الخليج ، ويعكر صفو الملاحة الدولية في مضيق هرمز مما سيلحق ضررا ليس فقط باقتصاديات دول المنطقة وإنما باقتصاديات دول العالم أجمع وبالأخص المتقدمة منها .

وانطلاقا من وعينا بأخطار هذه الحرب ، وبضرورة وضع حد لها ، شاركت بلادى في جميع الجهود المبذولة ، سواء تلك التي تقوم بها دول مجلس التعاون ، أو الدول الاعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي وحركة عدم الانحياز .

كما أننا نود أن نؤكد على أهمية دور الامم المتحدة ومجلس الأمن ، والمتمثل في مساعي وجهود الأمين العام المبذولة في هذا الصدد ، والتي استطاع بها في الآونة الأخيرة إضفاء بعض التطور النسبي لتضييق حدة الخلاف . إننا ندرك أنه لا يزال هناك الكثير مما يجب عمله لإيقاف هذه الحرب ، ونرى أهمية التنسيق بين جهود الامم المتحدة والجهود الدولية الأخرى .

لقد أبدت العراق موقفا واضحا تجاه القبول بمبدأ التفاوض من أجل حل سلمي وعادل . وأعلنت جمهورية ايران الاسلامية عن شروط مسبقة لوقف الحرب . ونرى أن الدول

التي ترتبط بعلاقات قوية مع أي أو كل من الدولتين ، لم تبذل قدرا كافيا من الجهود لإقناع الطرفين باللجوء الى مائدة المفاوضات لحل الخلافات القائمة بينهما قبيل أن يمل الطرفان الى نقطة الالعودة في الحرب ، ويصبح الصلح بينهما مستحيلا .

وفي افغانستان ، وبالرغم من مرور خمس سنوات ، وصدور العديد من قرارات الجمعية العامة ، فان الوجود الاجنبي لا يزال جاشا على أرض الشعب المسلم غير المنحاز هناك . إن ما يحدث في افغانستان لاوضح مثال على التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للدول ، واستعمال القوة المسلحة لغرض أمر واقع لا يرضاه الشعب الافغاني ، وحرمان شعب كامل من ممارسة حقوقه المشروعة في اختيار نظام الحكم الذي يرضيه ، والذي يتفق ومعتقداته وأوضاعه الاجتماعية .

ونود في هذا المقام أن نؤكد تأييدنا للمحادثات التي تجرى تحت إشراف الممثل الشخصي للامين العام ، والتي تشارك فيها كل من جمهورية باكستان الاسلامية وحكومة كابول . وإننا نأمل أن تتوصل تلك المباحثات الى تحقيق تسوية عادلة للقضية الافغانية ، تحفظ لشعب افغانستان حقه في تقرير مصيره ، وتضمن للاجئين الافغان عودة آمنة ومشرفة الى وطنهم ، كما تضمن تحقيق تسوية سياسية تحفظ علاقات حسن الجوار وعدم التدخل بين شعب افغانستان والشعوب المجاورة له . كما نشيد بالموقف الايجابي لحكومة جمهورية باكستان الاسلامية ، وجهودها البناءة لإنجاح تلك المفاوضات . وإننا لنكفلها التقدير لدورها الانساني الكبير في إيواء واستضافة الملايين من اللاجئين الافغان .

وفي جنوب شرق آسيا فإن استمرار وجود القوات العسكرية الفيتنامية فسي جمهورية كمبوديا الديمقراطية قد أدى الى زعزعة الامن والاستقرار في تلك المنطقة وأصبح يندرج بمواجهة واسعة في منطقة جنوب شرقي آسيا مما يعكس آثارا سلبية على الامن والاستقرار الدوليين ، لذلك فإننا نجد مرة أخرى المطالبة بتنفيذ قرارات الامم المتحدة الداعية الى انسحاب القوات الفيتنامية من الاراضي الكمبوتشية مؤكدين استمرار تأييدنا للجهود التي تبذلها رابطة أمم جنوب شرقي آسيا من أجل ايجاد حل عادل لمسألة كمبوتشيا يهدف الى تحقيق الوحدة لشعب كمبوتشيا ويرمي الى اعطائه حقه في تقرير مصيره واختيار نظام الحكم الذي يريده لنفسه بنفسه .

إن اهتمامنا بما يحدث في القرن الافريقي يعود الى الاواصر الجغرافية التاريخية التي تربط بلادنا بتلك المنطقة ، إننا نعتقد أن عدم الاستقرار في تلك المنطقة نابع من تعرض القرن الافريقي وبصفة مستمرة الى التدخل الخارجي . إن التنافس بين مصالح الدول في تلك المنطقة يؤدي في كثير من الاحيان الى مواجهات ساخنة . إننا نراقب عن كثب ما يحدث في تلك المنطقة ، وهو بطبيعة الحال مثير لقلقنا ونطالب بوقف كل محاولات التدخل في الشؤون الداخلية للدول الواقعة هناك .

وثمة مشكلة أخرى في جنوب القارة الافريقية هي مدعاة لاهتمامنا ، ألا وهي مسألة ناميبيا ، وفي هذا الصدد نود أن تؤكد تأييدنا لشعب ناميبيا في نيل استقلاله وتقرير مصيره . موضحين بأن المدخل الاساسي لحل هذه المشكلة هو الاسراع في انهاء احتلال جنوب افريقيا غير المشروع لاقليم ناميبيا وذلك بتطبيق القرارات الصادرة عن منظماتنا وبالاخص قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

إننا نكرر شجبنا لسياسة الفصل العنصري التي تنتهجها حكومة جنوب افريقيا والتي تتنافى مع كل المبادئ السامية والشرائع السماوية والسلوك الانساني القويم مؤكدين على ضرورة التقيد والالتزام بالقرارات التي تصدرها كل عام منظماتنا هذه بهذا الخصوص والتي من شأنها لو كتب لها التنفيذ أن تعين الاغلبية الافريقية على الحصول على حقوقها المشروعة .

إن بلادي بحكم موقعها الجغرافي باعتبارها دولة مطلة على المحيط الهندي وكونها عضوا في اللجنة الخاصة به والتي شكَّلتها الجمعية العامة ، تراقب عن كثب الوضع في المحيط الهندي ، كما وانها تشارك في أعمال هذه اللجنة التي تسعى للتحضير لعقد مؤتمر دولي يرمي في نهاية المطاف الى تنفيذ إعلان المحيط الهندي منطقة سلام . إننا لا نودُّ أن نكون متشائمين إزاء سير أعمال اللجنة الخاصة هذه إلا أن حقيقة الامر لا تدع مجالا كبيرا للتفاؤل فمازالت اللجنة تسير بخطى بطيئة جدا لا يمكن أن تقود بسرعة الى الامل المنشود .

وفي هذا المجال ، نودُّ أن نتوجّه بالنداء الى الدول الاعضاء وبالاخص الى القوتين العظميين الرئيسيتين لاعطاء أعمال هذه اللجنة زخما أكبر كي تحقق الهدف المنشود ويعقد المؤتمر الاول في النصف الاول من عام ١٩٨٦ .

إن الحالة في أمريكا الوسطى لها جديرة بالاهتمام . فالتوتر والعنف هناك يتزايدان بشكل يدعو للقلق ، مما يستوجب الاسراع في حل النزاعات سواء كانت داخلية أو خارجية . إن الاساس الامثل لحل تلك النزاعات يجب أن يعتمد على احترام حقوق الشعوب وسيادة الدول وعدم إتاحة الفرص أمام القوى العظمى للتدخل في الشؤون الداخلية لدول المنطقة .

نحن نؤيّد جهود مجموعة الكونتادورا ونعتقد أنها خير ضمان لتحقيق السلام في منطقة أمريكا الوسطى ، متمنين لها التوفيق في مساعيها الحميدة وندعو كل دول القارة الامريكية الى التعاون والتعايش بدلا من التخاصم والتحارب .

إن السباق الهائل للتسلح وامتلاك الاسلحة التدميرية الفتاكة قد تجاوز في السنوات الاخيرة كل حد للتصور ، ورغم كافة الجهود التي تبذلها هذه المنظمة الدولية إلا أنها لم تتمكن حتى الآن من وضع حد لهذا التسابق المريع . إن قضية نزع السلاح لم تعد قضية سياسية فحسب بل إن جانبها الانساني أصبح أكثر أهمية ، فهذه الاسلحة لا تهدد جانبا واحدا من حياة الانسان ، بل هي خطر جسيم ومدمّر على وجوده على سطح هذا الكوكب ، ناهيك عن جوانبه الاقتصادية وهي لا تقل أهمية عن الجوانب الأخرى ، إذ

أن مقدار ما ينفق على هذه الأسلحة يمكن أن يحل المشاكل الاقتصادية التي تواجهه العالم وبالأخص في الدول النامية منه .

وفي هذا الصدد ، نود أن نعرب عن ارتياحنا لاستئناف المفاوضات بين القوتين العظميين الرئيسيتين في جنيف آملين أن تؤدي هذه المفاوضات الى وضع حد للأسلحة التدميرية .

إن سلم البشرية وأمنها لهما الهدف الأمثل الذي ينبغي أن نسعى الى تحقيقه . وتؤدي بلادي جميع الجهود الرامية للحد من الأسلحة النووية ، كما أنها تؤيد جميع الجهود المبذولة لجعل منطقة الشرق الاوسط ومنطقة المحيط الهندي مناطق سلام خالية من الأسلحة التدميرية .

إننا نرحب بمقعد لقاء القمة القادم بين الرئيس ريغان والرئيس غورباتشوف ، ونأمل أن يتوصل الى نتائج ايجابية تساعد على تخفيف حدة التوتر الدولي وحل مختلف الازمات والعقبات التي تواجه مجتمعنا الانساني .

إن الوضع الاقتصادي الدولي لا يختلف كثيرا عن الوضع الأمني فيه ، فهذا الوضع يشهد تقهقرا مستمرا في الظواهر التالية : تقلص التجارة الدولية وعدم استقرار أسعار المواد الأولية واتجاهها الدائم للانخفاض مع ارتفاع أسعار السلع المصنعة ، وانتشار التدابير الحمائية ، وفرض حواجز صعبة على تدفق رأس المال وارتفاع أسعار الفائدة واضمحلال نقل التكنولوجيا . كما ينعكس الوضع الاقتصادي هذا في الفوضى التي تعمق بالنظام الاقتصادي الدولي . إن دول العالم الثالث التي تعتمد على مصادر دخل محدودة ، إن لم تكن وحيدة ، لهن أكثر دول العالم تضررا من الوضع الاقتصادي الراهن ، ولقد تمثل ذلك في ارتفاع حدة عجز موازين التجارة الخارجية وتضاعف مديونيتها وقصورها عن خدمة هذه الديون نتيجة لارتفاع أسعار الفائدة . إن استمرار مثل هذا الوضع غير الطبيعي دون ضوابط سوف يكون من شأنه مضاعفة معاناة المزيد من أبناء شعوب بلدان العالم الثالث في افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية .

وسوف نكون مقصرين في حق أنفسنا ، لو أننا ارتضينا بهذا الأمر أمرا واقعا ولم نعمل على تداركه وايجاد حلول جذرية له . واذا ما تدهور الوضع ، فان تأثيره سيكون على الجميع ولن تسلم حتى الدول الغنية .

إننا ندرك ان النظام الاقتصادي الحالي عاجز عن مواجهة هذه الازمة . لذلك ، فإننا نطالب ضمن مجموعة ال ٧٧ بضرورة إقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، يقوم على أسس أكثر وضوحا وعدلا لجميع دول العالم قاطبة ، غنيها وفقيرها .

ان الوضع الاقتصادي الدولي ، بالرغم من تردّيه ، لا يجب أن يدعونا الى اليأس ، فلنأخذ من المبادرات الدولية الرامية الى مجابهة المجاعة والحالة الاقتصادية المتردية في افريقيا مثلا على ما يمكن للارادة الدولية عمله متى وجهت ووحده . ولتكن الدفعة الدولية الممتازة ازاء المجاعة والجفاف في افريقيا حافزا لبدء حوار بناء بين الشمال والجنوب يؤدي الى اقامة صرح نظام اقتصادي دولي جديد يتفق والامال التي تعلقها شعوب العالم على الذكرى الاربعمين لانشاء الامم المتحدة .

يشهد عالمنا مزيدا من الارهاب المتمثل في عمليات خطف الافراد واختطاف الطائرات وتفجير المنشآت المدنية وقتل الابرياء .

إننا نستنكر الارهاب بجميع أنواعه ونعتبره منافيا للخلق والمثل العليا الانسانية ومناقضا لتعاليم ديننا الاسلامي الحنيف ، والاديان السماوية الاخرى . إننا ننتمي الى امة تعتز بحضارتها ومثلها وتعاليمها ودينها وتراثها الانساني ، ونعتبر العنف والارهاب مظهرين من مظاهر الافلاس العقائدي .

إننا ندعو الى التمسك بمبادئ الحق والعدل لتحقيق الاهداف والاعتماد على الوسائل المشروعة للدفاع عن المعتقدات والمصالح الوطنية ، واحترام الاختلافات القائمة بين الافراد وكذلك بين الشعوب .

اننا سوف نساند كل جهد دولي أو اقليمي لمقاومة الارهاب كيغما تعددت أشكاله ، وإننا ندعو كافة الدول الى التعاون الوثيق فيما بينها لمجابهة ومحاربة هذا المرض السياسي الخطير .

رغم المشاكل والازمات المستعصية التي يواجهها عالمنا اليوم ، فاننا يجب ألا نستهن بالتقدم الذي أحرزته منظمة الأمم المتحدة منذ انشائها . إن الأمل ما زال معقودا على منظمة الأمم المتحدة لدراسة ايجاد الحلول العادلة والمناسبة لمختلف الازمات .

إننا نهيب بجميع أعضاء هذه المنظمة أن يعملوا سويا في هذا المسعى حتى يسود مجتمعنا الدولي الامن والطمأنينة ، وتتعزز الثقة بين الدول والشعوب .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٥